

تأملات حول مفهوم العنف



أنجيل الشاعر
كاتبة سورية

التطرف والرؤية الإقصائية.. تشويه للذات أم للآخر؟



يعيش العالم، اليوم، حالة من التوتر والتطرف على كافة مستويات الحياة؛ سواء السياسية منها أو الدينية، أو حتى الحياة المعيشة؛ على مستوى الاستهلاك والصناعة وغيرها، وأكثر ما ينعكس سلباً على تطور المجتمعات وتحضرها: هو التطرف الديني والتطرف السياسي.

يبدأ التطرف عند الأفراد أو الجماعات من الرؤية الأحادية للعالم، وعدم تقبل الاختلاف، سواء الاختلاف بالرأي، أو العرق، أو الدين، أو الجنس، وهذه الرؤية تسمى (المونوفيजन العقلية).

«يبدأ التطرف عند الأفراد أو الجماعات من الرؤية الأحادية للعالم وعدم تقبّل الاختلاف»

لم تتوقف الرؤية الأحادية عند أيديولوجيا/ أيديولوجيات وحسب؛ إنما امتدت لتشمل عدم التوافقية الإنسانية، ونقص في المدارك العقلية، مما ينتج عنه التشدد والتطرف والإقصاء؛ وهي أشدّ حالات المونوفيजन العقلية خطراً على الفرد والمجتمع، وتقع حالات الإقصاء، في أغلب الأحيان، على النساء دون الرجال، ومن النساء أنفسهنّ أكثر من الرجال.

تتصل الرؤية الإقصائية بالنزوع العدواني المترسّب من المراحل الهمجية في تاريخ البشر؛ فبقدر ما تكون الثقافة تمييزية وإقصائية وتسلطية على الآخر المختلف، بقدر ما يصطبغ خطاب الرجل للمرأة بألوان العداوة، ولا يتحرج بعض العلماء والفلاسفة من القول: «المرأة عدوّ الرجل اللدودة»، وكذلك الخطاب النسائي، وعلى وجه الخصوص الصيحات المتوترة وشعارات تحرير المرأة من عنف الرجل؛ الذي ما يزال هو نفسه يزرع تحت عنف المجتمع، الذي يغذّي ذهنيته بالذكورة، فيقبلها بدوره قبولاً غير مشروط، بالتالي؛ تنعكس تلك الرؤية على المجتمع بأسره، وذلك منذ النشأة الأولى للفرد؛ ففي المؤسسات التعليمية، على سبيل المثال، مسجّل على الكتاب المدرسي «كتاب التلميذ»؛ هذا التمييز القائم من أوّل بنية من البنى التحتية للمجتمع، ينسحب على داخل الكتاب، الذي يضمّ خطابات ذكورية ودروساً تمييزية بين الأنثى والذكر، من ثم ينسحب على المجتمع بكليته، نتساءل: ما هي الأسباب الكامنة خلف الرؤية الإقصائية في المجتمعات كافة، ونخص منها المجتمعات العربية والإسلامية؟

قامت الدكتورة ماجدة حسين محمود، والدكتور أحمد حسين الشافعي، بدراسة ميدانية شملت ثمانين شاباً وشابة في جامعة حلوان بمصر، قسم علم النفس، «نصفهم من ذوي الفكر المتطرف»، ومن مستوى اجتماعي/ اقتصادي منخفض، لمعرفة أسباب الرؤية الإقصائية في ضوء الفروق بين الجنسين، وأوضحت النتائج؛ أنّ «الفكر المتطرف يؤثر بشدة في الرؤية الإقصائية، بينما لم

«الفضاء الإنساني يتّسع للجميع فقط نحتاج إلى كثير» من التفكير المتوازن والاتساع»

يؤثر النوع إلا في الشقّ الخاصّ باستبعاد متعدّد الرؤى لأحادي الرؤية، ولم يظهر تفاعل جوهري بين الفكر المتطرف والنوع، بينما يبرز التطرف الاجتماعي والتطرف الديني بشكل كبير في الدراسة، ولعلّ التطرف الديني هو أعمق صورته وأشدّها استعصاءً على التغيير».

نستطيع القول، بحسب الدراسة السابقة؛ إنّ الفقر أو المستوى الاقتصادي المتدني والتراتبية الاجتماعية؛ سببان مهمّان لوجود التطرف، من ثمّ عدم قبول الآخر، من هو أدنى بالمكانة الاجتماعية، وما هو أعلى كذلك، فينتج عن ذلك الرؤية الإقصائية، وما لها من تبعات عنيفة، قد تؤدي إلى تصفية الأفراد المقصيين من الحياة، وتنطبق تلك الرؤية على التطرف السياسي أيضاً، طمعاً بالسلطة والهيمنة، وإلاّ ماذا نسمي ظهور اليمين المتطرف وتفشيهِ في أوروبا والعالم المتمدن؟ وماذا نسمي داعش وما تفعله من قتل وتدمير وخراب نفسي وجسدي، إن لم يكن استمراراً للظلم القائم على الشعوب منذ قرون؟

التطرف الاجتماعي؛ الذي يضمّ التطرف السياسي والتطرف الفكري والتطرف الفئّي، إلى آخر ما هنالك من أشكال الحياة الاجتماعية، لا ينفصل عن التطرف الديني، ولا ينفصل إقصاء الرأي عن إقصاء الجنس أو العرق أو الدين؛ فالرؤية الإقصائية واحدة، وهذا نابع من وعي مجتمعي موروث ومتأصل في المجتمعات المتخلفة منذ آلاف السنين، ثقافة ميتافيزيقية تعود بالإنسان إلى تشكّله الأول من حيث العنف والوحشية، العمق المعرفي في نظام اجتماعي متوارث العادات والتقاليد، والمحرمات الدينية، ينتزع من كلّ من لا يواكبه الحقّ في العيش بحرية، وإرادة تدفع الأفراد (إناثاً وذكوراً) إلى بنائه، وإعادة تشكيله من جديد، (أستخدم تعبير أنثى وذكر، بمعناهما البيولوجي، لأنّ كلّ امرأة هي أنثى، وليست كلّ أنثى هي امرأة، ولا كلّ ذكر هو رجل بالمعنى الاجتماعي)؛ فلا يتعين الرجل إلا بنفي المرأة، ولا يتعين المسلم إلا بنفي غير المسلم، فكّلّ تعيين هو نفي بالضرورة،

«بقدر ما تكون الثقافة إقصائية للآخر المختلف بقدر ما يصطبغ خطاب الرجل للمرأة بألوان العداوة»

فإنّ الثقافة المبنية على عدم الاعتراف بالآخر على أنّه المختلف، هي أيضاً مبنية على عدم الاعتراف بالذات على أنها، بالنسبة إلى الآخر، هي آخر مختلف أيضاً. من ثم؛ تضي هذه الثقافة تشويهاً على الشخصية الإنسانية، من خلال إضفاء بعض الصفات عليها؛ إما صفة دينية، أو صفة عرقية، أو صفة حزبية، فتصبح هذه الصفة هوية مع مرور الزمن.

نتساءل أيضاً: هل الرجل وحده الذي يفكر تفكيراً ذكورياً في مجتمع تحكمه الأنظمة الذكورية، وسلطة سياسية كرّست دونية المرأة واستعبادها لذاتها ولنظيراتها من النساء، أم هذا الفكر تسرّب إلى ذهنية المرأة وأصبحت تنظر إلى نفسها كما ينظر إليها الرجال، جسداً اجتماعياً وعورة دينية؟

غياب الحريات، وغياب الديمقراطية من الحياة العامة؛ وحضور التشدد الديني في المجتمعات العربية والإسلامية (باستثناء تونس)، انعكس سلباً على المرأة، ما أضعف مشاركتها السياسية والاجتماعية، وحدّ من مشاركتها الثقافية، رغم وجود مثقفات بارزات في العالم العربي، لكنهنّ مغموسات في حيّز عدم المساواة والنظرة الاجتماعية الدونية للمرأة، فصارت تصطنع الحدود بينها وبين المجتمع، وبينها وبين الرجل، كمسلّمة مسبقة بأنها الأدنى.

هل تحتاج الرؤية الإقصائية إلى الكثير من الجهد لتصبح رؤية معرفية مرنة، تقبل الآخر بكافة محمولاته وتعدّه إنساناً فقط؟ أعتقد أنّ الفضاء الإنساني فسيح، يتّسع لكلّ كائن من كان، بكامل صفاته الإنسانية والطبيعية والمعرفية، فقط نحتاج إلى كثير من التفكير المتوازن والاتساع.

كيف تدمر الأيديولوجيا الدينية المتطرفة بنية المجتمعات العربية المعاصرة؟



«قد أخالفك الرأي، لكنني أضحى بحياتي دفاعاً عن حقك فيما تقوله»
فولتير

قد يُرجعنا هذا العنوان إلى ما يقارب القرن؛ حيث لم تكن أسئلة ما بعد
الحدثة، وأسئلة الوجود الإنساني، قد تكشفت على مسرح الخطاب الفلسفي
الحديث، ورغم تكشّف جانبها الأبرز، وأقصد الجانب الأنطولوجي، إلا أنّها ما
زالت تراوح مكانها في الخطاب العام؛ العالمي والعربي، الذي لم تتأصل فيه، حتى

«الأيدولوجيا السياسية والدينية، أخطر أنواع الأيدولوجيات، فهما تسيّران المجتمعات حسب أهوائهما ورغباتهما ومصالحهما، تحاشياً للمساس بسلطتهما»

الآن، المفاهيم الجوهرية لفلسفة ما بعد الحداثة، التي تحاول إعادة إنتاج علاقة فاعلة بين المركز والهامش، وطالما أنّ الوعي العام مؤسس على المركزية، لن نعدم إعادة إنتاج الأيدولوجيا، التي يقوم جوهرها على الإقصاء والتهميش.

والغالبية يعرف أنّ الأيدولوجيا هي مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تؤثر في نظرة الأفراد أو الجماعات إلى العالم، ولها أنواع متعددة، لا مجال لذكرها، لكنّ أخطرها على الإطلاق؛ الأيدولوجيا السياسية، والأيدولوجيا الدينية، اللتان تسيّران المجتمعات حسب أهوائهما ورغباتهما ومصالحهما، تحاشياً للمساس بسلطتهما، والرغبة في بسط السيطرة المطلقة على المجتمعات. هل للأيدولوجيا بنى تحتية تمنع المجتمعات العربية من السير قدماً نحو الحداثة وما بعد الحداثة؟ وما هي الأيدولوجيا الأخطر في إعاقة هذا التقدّم؟ هل نحن أمام انهيار محتوم للعالم العربي والفكر الحديث؟

للأيدولوجيا بنى تحتية، تؤثر وتتأثر، بها الحياة الاجتماعية العامة، وعلى وجه الخصوص، في المجتمعات المتخلفة، كالمجتمعات العربية التي ما زالت تعيش حالة قطيعية، فـ «التعصب» أياً كان مصدره؛ سياسياً واجتماعياً ودينيّاً وثقافياً، هو الرحم الذي ترعرع فيه الأيدولوجيا، ويولد منه العنف والتطرف والتسلط، كما أنّه أهم هذه البنى وأخطرها على الفرد والمجتمع، فمفهوم التعصب يحيل إلى ظاهرة بشرية تاريخية، اجتماعية-اقتصادية، وثقافية، وسياسية، وأخلاقية، مركبة ومتعددة الأبعاد والوجوه، حسب الباحث السوري جاد الكريم الجباعي، إذ أنّها خاصة يتميّز بها الإنسان، عن الحيوان كما يميّزه العقل الذي ألهم الإنسان إنتاج آليات الخراب والدمار.

«هل يحتاج الله لمن يدافع عنه إلى هذه الدرجة المرعبة من القتل والسلب والنهب وسبي النساء والخطف؟!»

لا يوجد التعصب إلا حيث يكون له واحة خصبة تساعد في إنمائه وتمدده، وعقول محدودة التفكير قابلة لأن تقتنع بأفكار المتعصب ودعواته وتبشيريه، وإلا فلماذا نرى الاقتتال الدائر على الساحة السورية، وفي غير مكان من الدول والمجتمعات المتخلفة فكراً؟ ولماذا نرى الفكر الجهادي يضرب في طول واقعنا وعرضه، ودائماً بحجة الدفاع عن الله وأوليائه الصالحين؟ إنَّ التعصّب يعصب العقل عن التفكير والتدبير، ويصبح غايةً لا حدود لها للاستلاب المتعمد، والاعتراب عن الذات الإنسانية، واستغلال الإنسان للإنسان، وإقصاء الآخر المختلف والأخرى المختلفة في وطن هو، بالضرورة، مكان لاحتواء الجميع على مختلف مشاربهم، وهل يحتاج الله لمن يدافع عنه إلى هذه الدرجة المرعبة من القتل والسلب والنهب وسبي النساء والخطف، إلى ما هنالك مما نشهده من اقتتال وتناحر وإقصاء يستشري في العالم العربي والإسلامي اليوم؟

هنا تنزلق المجتمعات إلى مستنقع العنف، فالتطرف ثم الإرهاب، وتصبح غاية الفرد المتعصب، أو الجماعة المتعصبة، أو المذهب، أو الطائفة، أو الحزب، القضاء على الآخر المختلف عنه. لا يكون الدفاع عن الدين إلا في تكفير الآخر المختلف، ولا يكون الدفاع عن الأمة والوطن إلا في تخوينه، لإلغائه معنوياً، أو قتله، فلا فرق، ودون أي رادع أخلاقي.

فإذا راجعنا كتاب «سيكولوجية التعصب»، لـ «أندريه هاينال وميكلوس مولنار وجيرار دي بوميغ»، ترجمة خليل أحمد خليل، نرى أنّ المتعصبين ينقسمون إلى قسمين: «متعصبين أصليين، يمتلكون الثروة والسلطة ومصادر القوة، ويعملون كلّ ما في وسعهم للدفاع عنها والحفاظ عليها، ومتعصبين تابعين يتماهون بهؤلاء، ويستبطنون تعصبهم، ليكونوا تابعين للقسم الأول، يقبلون

بكل أفكارهم ومعتقداتهم، وينفذون كل ما يُطلب منهم، دون تردّد أو تفكير، ما يؤدي إلى انعدام الوعي الذاتي لدى الأفراد، أو الجماعة المتماهية بجماعة أخرى، بالتالي؛ انعدام حرّيتها وتقرير مصيرها بنفسها، أو بتعبير أدق؛ الخوف من حرّيتها؛ لأنّ التابع لا يتعيّن إلا بتعيّن المتبوع.

يوكّد الأطباء النفسيون، أنّ «المرء إذا تجاوز، ما يسمونه عتبة التعصب أو العنف، يمكن أن يتصاعد عنفه بسرعة، الشيء الذي يفسّر تحوّل من كُنّا نعدّهم أهلاً وجيراناً وأصدقاء ثقة، لما هو أشدّ وأخطر من الوحوش الضارية»، هذا يحيلنا إلى التعصب الاجتماعي الذي ما يزال يجري مسرعاً نحو موروث مشحون بالأيديولوجيا حتى النخاع، بتعبير المفكر جورج طرابيشي؛ إذ تبدأ بغضّ الطرف عن هذا الموروث، التي تزعم المجتمعات أنّه من خصوصياتها، ومن تقاليدها، ويصبّ في معتقداتها الدينية.

عرّف المفكر جميل صليبا التعصب، على أنّه: «الميل إلى جماعة أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة، والغيرة عليها، والجدّ في مناصرتها والدفاع عنها، ومقاومة خصومها، وكلّ من يدافع عن عقيدته، أو عن أمر من أموره، أو عن شخص يحبّه، بحماسة عمياء، يأخذ بجميع الوسائل لنصرة ما يقول، فهو رجل متعصّب؛ لأنّ من صفات المتعصب أن يسخر عقله لهواه، وأن يجدّ في نصرته رأيه بالعنف، وأن يضيق عن المناظرة بالحق» (بحماسة عمياء)؛ أي إنّ فكر المتعصب فكر مغلق، يفتقد الانفتاح على الآخر والحوار معه، فالتعصب، إذاً، نقيض التسامح، ونقيض الحرية التي هي حقّ مشروع وطبيعي من حقوق الإنسان.

هل يصل الفكر الحديث إلى التأثير بالمجتمعات العربية، وإحلال التسامح محلّ التعصب والتطرف، كما أثّرت رسائل «جون لوك، وفولتير» في التسامح بالمجتمعات الأوروبية، لتصبح الإنسانية المبدأ والعقيدة والدين؟ وهذا السؤال سيبقى ملحاً، طالما أنّ مجتمعاتنا ما تزال مرتهنة لأيديولوجيا تستثمر تأخرنا وتراهن عليه.

لماذا يصرّ الإنسان على اللجوء إلى العنف؟



جميع الذين وَصَفوا الإنسان بأنّه «حيوان عاقل» أو «حيوان اجتماعي» أو «حيوان سياسي»، كانوا يشيرون إلى أنّه كائن طبيعي، معرّف بالحياة، أنتجته الطبيعة على صورتها ومثالها، وحملته جميع تناقضاتها من غضب البراكين والزلازل والعواصف والبروق والرعود إلى النسائم الرقيقة والهدوء المسالم.

وفي مقابل هذا التناقض زوّدته بملكة التفكير والحكم؛ أي بالحكمة والعقل، وبملكة التحسن الذاتي؛ بهاتين الملكتين نظّم الإنسان حياته، وصار يعبر عن

«الصراع من أجل البقاء مازال قائماً لكنه بطريقة مختلفة ومتطورة بفعل الفكر والمصلحة التي تقتضيها الحياة»

خصائصه الطبيعية بطريقته الخاصة، وصار الغضب والعنف والرقّة والسلام من نسيج حياته الاجتماعية.

فمن نحن؟ نستعير هذا السؤال من الفيلسوف الفرنسي «إدغار موران»، ونستعير منه أيضاً «أين نحن، ومن أين أتينا، وإلى أين نحن ذاهبون؟»، تلك الأسئلة التي تستحق البحث والاستقصاء لمعرفة الهوية البشرية أولاً، وعلاقة الإنسان بالطبيعة ثانياً، فأسئلة «موران» لا تعني معرفة الإنسان فقط؛ إنّما تأخذنا إلى أبعد من ذلك؛ أي إلى معرفة موقع الإنسان في الكون وعلاقته به، مع أنّ «باسكال» سبقه إلى تحديد موقع الإنسان في الكون تحديداً دقيقاً بين متناهيين، «الفيزياء، والكيمياء»؛ أي الإنسان الطبيعي أو (الفيزيائي)، وتفاعله مع الكون (الكيميائي) من ثم.

منذ ثلاثين عاماً والفيلسوف الفرنسي «إدغار موران» يبحث في علم الكون والعلوم الإنسانية ليتوصل إلى الهوية البشرية المجردة، ليخبرنا بنتيجة مفادها بأنّ «الكون خلقنا على صورته»، فهل ترسبت الصورة العنيفة للكون في جبلة البشر وفطرتهم، أم أنّ البشرية لا ترغب في تنظيم ذاتها على نحو ما تفعل الطبيعة؟

عند سؤال أحد الأشخاص من أنت؟ يبدأ بتعريف ذاته، على أنّه فلان، يعمل في حقل السياسة أو الاقتصاد أو فقيه ديني، أو في حقل الثقافة على سبيل المثال، ذلك التعريف لا يفضي إلا إلى هوية سياسية أو اقتصادية أو دينية، أو ثقافية أيضاً، كالفنان/ة والكاتب/ة والشاعر/ة، متناسياً الهوية البشرية/الإنسانية الأولى الخالية من كل هذه المحمولات والسابقة عليها.

«الأفراد لا يلجؤون إلى العنف حينما يختلفون إلا عندما يعجزون عن التواصل الإنساني»

نحن نعتبر الهوية الإنسانية من المسلّمات؛ كالحياة التي صارح فيها الإنسان القديم من أجل البقاء بفعل الغريزة، وما زال ذلك الصراع قائماً حتى الآن، لكنه بطريقة مختلفة ومتطورة بفعل الفكر والمصلحة التي تقتضيها الحياة، فالحياة ليست مقولة «مجازية»، إنّما هي فعل ورد فعل، وتفاعل؛ تفاعل الإنسان مع ذاته، وتفاعله مع الآخرين والأخرى ومع الطبيعة، من ثم، ونفترض أنّ الصراع القائم اليوم في العالم هو من رواسب صراع الطبيعة، فلم تعجز البشرية عن تنظيم ذاتها، إنّما أوجدت طرقاً عدة في الصراع لتصب في مصلحتها الذاتية، العنف القائم على المرأة مثلاً يصب في مصلحة الرجل ليتفوق بما تقتضيه مصلحته الخاصة، والاستبداد السياسي يصب أيضاً في مصلحة الحاكم ليتفوق على شعبه، وكذلك الاستبداد الديني والثقافي.

وقد يكون الاستبداد الاقتصادي السبب الرئيس في العنف القائم من البشرية على البشرية، ويتمثل هذا الاستبداد في تغول السوق الرأسمالية على الدول والمجتمعات في العالم، وصناعة الأسلحة أكبر دليل على ذلك؛ فلم يعد الصراع فقط من أجل البقاء (الحياة)، إنّما تطور بشكل سلبي إلى الدمار وسيطرة الإنسان على الإنسان، وذلك بفعل الطاقة الحيوية التي يمتلكها الإنسان، والذكاء والوعي، قد يكون هذا الذكاء منبثقاً من الكون ذاته، يتلقاه الإنسان بذبذبات دماغية متصلة بالطاقة الكونية، فيستخدمها لمنافعه الشخصية.

القاسم المشترك بين الإنسان والطبيعة؛ هو العنف، لكن بفارق بسيط، فعنف الطبيعة غير مقصود، كالعواصف والزلازل والبراكين، وحرب النجوم والنيازك، والأوبئة والفيروسات، كما يحدث الآن في جائحة «كورونا» والتعاطي معها من قبل الإنسان، وهنا تكمن علاقة الإنسان بالطبيعة، في طريقة التعاطي في حالات الحرب الطبيعية والسلم الطبيعي.

«عنف اليوم نتاج المجتمعات التي تستهين بالحياة وتعيد إنتاج الظلم الجور والاستبداد والاستغلال»

قد يكون هذا العنف لإعادة التوازن الطبيعي، أو «التنظيم الذاتي» كما أسماها موران، لكنه تنظيم عشوائي «طبيعي»، لأن الطبيعة لا تمتلك عقلاً مدبراً أو مبدعاً، إنما تمتلك القدرة على التحمل أو عدمه، أما العنف البشري؛ فهو مقصود بامتياز، باعتبار العنف بمختلف أشكاله هو «الرُسابة الطبيعية» (الغريزية) في الحياة المدنية، الرسابة المنقوشة في خافية الأفراد والجماعات، أو لا وعيهم، وفي ذاكرتهم «التاريخية» أيضاً» كما وصفه الباحث السوري جاد الكريم الجباعي.

ومن المعروف، في كل مكان وزمان أنّ الأفراد لا يلجؤون إلى العنف، حينما يختلفون، إلا عندما يعجزون عن التواصل الإنساني، ويفقدون القدرة على النقاش والحوار والتفاهم، للتوصل إلى حلول مناسبة لخلافاتهم، وهو نكوص من الحالة المدنية إلى البدائية أو إلى الحالة الغريزية المترسبة في اللاوعي الجمعي، وهذه العلاقة بين الإنسان والرواسب الطبيعية، هي علاقة معقدة وغامضة، وغير منسجمة، عدائية وهائجة، وإلا ما الذي يدعو الإنسان لقطع الأشجار في بعض المجتمعات، التي هي ثروة طبيعية مذهشة؟

جرائم الإنسان على الأرض لا تُعد ولا تحصى، وتغوّله على الآخر أيضاً بسبب مصالحه التي تعنيه أكثر من حياة البشر وسلامة البيئة، وإلا كيف نفسر استثمار الدول في النزاعات والحروب، على نحو ما تستثمر في سوريا والعراق وليبيا واليمن وغيرها، بدلاً من الاستثمار في التنمية البشرية والاقتصادية والثقافية، للحد من الفقر والجوع والمرض والجهل والبطالة؟ وكيف نفسر قيام الشركات العالمية بصناعة الأسلحة الفتاكة وأسلحة الدمار الشامل، وتستغل أكبر العقول البشرية وأكثرها ذكاءً في تلك الصناعة؟

هل سيدرك الإنسان في يومٍ ما حجم أخطائه وجرائمه على هذه الأرض؟ وهل يستطيع تنظيم ذاته ليعود إلى الانسجام والسلام مع الطبيعة ومع ذاته؟ هل سيدرك الإنسان يوماً ما هويته الإنسانية الخالية من العنف والتسلط والتعصب والاستبداد؟ سيظل الرهان معقوداً على الممكنات الأخلاقية للأسرة والفرد، ومن ثم، للمجتمع ومؤسساته التربوية والتعليمية والثقافية، وعلى إمكانات التنمية الإنسانية المبنية على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

العنف المتفشي في عالم الإنسان اليوم ليس عنف الطبيعة، وليس ذلك العنف المغروز في الطبيعة البشرية، أعني العنف الغريزي، بصفته تعبيراً بدائياً عن حفظ الحياة وحفظ النوع، بل هو نتاج المجتمعات التي تستهين بالحياة، وتعيد إنتاج الظلم الجور والاستبداد والاستغلال.

الحرب الصامتة.. ما الذي يوظف الطائفية؟



آلت الأوضاع السياسية المتوترة في العالم العربي إلى تفشي الطائفية بين الأفراد والجماعات وفي المؤسسات، فباتوا يعرفون أنفسهم من خلال الرموز الدينية وما تدل عليه من سلطة داخل المجتمعات، فتغدو هذه الرموز هويةً دينية ومذهبية تحجب الهويات الفردية ودلالاتها الإنسانية، وتحوّل دون تشكل الهوية الوطنية الجامعة التي تعترف بجميع المذاهب والأديان والمعتقدات السياسية والاتجاهات الثقافية، والتي تفضي إلى هوية إنسانية في فضاء واحد ومشارك هو الفضاء الاجتماعي - الإنساني.

في مجتمع منقسم على نفسه إثنيات وعائلات وعشائر ومذاهب دينية، تعبّر الرموز التي يحملها الأفراد عن هذا الانقسام، وعن إمكانية النزاع الكامنة في شقوق الحياة الاجتماعية والإنسانية وفجواتها. فلهذه الرموز تأثير نفسي وسلوكي وثقافي، لا في من يحملونها فحسب؛ بل في نفوس من يرونها أيضاً، فتغدو نوعاً من لغة

«إن للرموز الدينية أثراً قادراً على حجب شخصية الفرد الحقيقية وكيانه الإنساني»

يتداولها الأفراد، لا بصفاتهم أفراداً؛ بل بصفة كل منهم جماعة قائمة بذاتها. إن للرموز الدينية أثراً قادراً على حجب شخصية الفرد الحقيقية وكيانه الإنساني.

فقد بينت الحرب الدائرة في سورية، منذ أجهضت الثورة السلمية، واقع أن الأفراد المنخرطين في الصراع الطائفي والمذهبي ليسوا أفراداً أحراراً مستقلين؛ بل كائنات أيديولوجية وولاءات سياسية تعزز التفرقة الاجتماعية وتثير النعرات والعداوات النائمة أو الفتن النائمة في سرير التاريخ، وتغرس الخوف والرعب من الآخر المختلف؛ فأخذت كل طائفة أو مذهب تبرز رموزها الدينية المستوحاة من التاريخ الديني الموروث؛ فأسقطت التعددية الدينية في بؤرة موبوءة بالصراعات الطائفية والأيديولوجيا الدينية التي صارت هوية بأيقوناتها المتعددة وشعاراتها العلنية، والتي تحمل رسائل المعتقدات الدينية والإفصاح عن طائفة الأشخاص الذين يحملونها.

الرموز الدينية نوع من حرب صامتة ولغة تناوب وتباغض، تزيد من احتدام الصراع والاقترال الفعلي بين فئات المجتمع المختلفة دينياً وسياسياً وثقافياً وإثنيًا وعرقياً، وتجعل العلوي يظهر علويته من خلال أيقونة سيف الإمام علي، (ذو الفقار)، والشيعي من خلال الخلعة أو الشريطة الخضراء، والدرزي من خلال أيقونة النجمة الملونة بألوانها الخمسة، والسني المتشدد من خلال الهلال، مثلما يظهر المسيحي مسيحيته من خلال أيقونة الصليب بشتى أنواعه الذي يمثل كافة المذاهب المسيحية، أو السبحة المخصصة للمسيحين الكاثوليك، كما لا نستثني الحجاب للنساء المسلمات، أو زي الراهبات.

حتى اللباس العسكري في سورية بات يحمل مغزى دينياً واضحاً من خلال العبارات المطبوعة على قطعة من القماش تعلق على أحد أكمام البزة العسكرية؛ كشعار «قادمون» أو «لبيك يا زينب، لبيك يا حسين، لبيك يا سلمان» وغير ذلك

«نرى بسورية شباباً يحملون رموزاً مذهبية ويرسمون على أجسادهم وشوماً تميزهم عن الآخر»

من الشعارات المثيرة للمشاعر الدينية والمستفزة للمختلفين والمختلفات من الطوائف الأخرى.

إذا تساءلنا عن أسباب يقظة الطائفية في المجتمع السوري، واحتدام النزاع الديني وطمس الهوية الوطنية واستبدالها بالهوية الدينية أو الإثنية أو الحزبية، لا يجوز أن ننسى أثر الرموز التي انتشرت منذ وقت غير قصير. وإذا ما دلت هذه الرموز على شيء إنما تدل على عدم وجود فضاء مشترك بين السوريات والسوريين. هذا الفضاء هو الدولة، التي يتساوى جميع مواطنيها ومواطناتها في الحقوق والواجبات.

هذا إضافة إلى تغول السلطة واحتكارها للثروات الوطنية وبسط سيطرتها على جميع مجالات الحياة، وصولاً إلى الحيوانات الخاصة للأفراد، ومن ثم على المجتمع، الذي يعيد إنتاج الوعي السياسي والديني المتخلف، والمتوارث، ويعمل بالمسلمات الأيديولوجية التي ساهمت في ظهور الرموز الدينية والحرب الصامتة، إلى جانب الحرب الفعلية، فأكثر ما نرى في سورية شباباً وشابات يحملون رموزاً مذهبية أو يرسمون على أجسادهم وشوماً تميزهم من الآخر المختلف؛ إذن فالإشكالية في مثل هذه الحال إشكالية عميقة، إشكالية العلاقة بين الإرادة الحرة لأفراد المجتمع وإرادة السلطة، ومدى تأثير الثقافة والمعرفة المتوارثة، التي أنتجت وعياً اجتماعياً تقليدياً تابعاً للسلطة السياسية، ومحتمياً تحت عباءتها وعلى وجه الخصوص عند الأقليات الدينية، كالموحدين الدروز، والمسيحيين والعلويين، بالإضافة إلى الإثنيات المتعددة، من أكراد وشركس وأرمن وغيرهم. فشعار حماية الأقليات الذي أطلقته السلطة، جعلت تلك الأقليات تأخذ موقفاً حيادياً من الاقتتال الدائر على الأرض السورية، لكنه بعد أن انجلت الأمور وأصبحت الحرب تُعرّف نفسها على أنها حرب طائفية، باتت تلك الأقليات تحارب بشكل صامت في إعلان رموزها الدينية على الملأ، وهي تجلس فوق بركان خامد من الحقد والكراهية مستعد للانفجار في لحظة المساس به.

إنّ الهوية الوطنية المؤسسة على العدالة والحرية والمساواة، في وطنٍ واحد يتسع لجميع المواطنين، بغض النظر عن محمولاتهم السياسية والدينية والعرقية والإثنية، وبغض النظر عن الحالة الاجتماعية، لا تستوجب هوية دينية تعلن الحرب والنزاع بين الأفراد والجماعات المختلفين، والوصول إلى تلك الهوية يستلزم نبذ الطائفية ومحاربتها في (عقدٍ اجتماعي) يكفل لكل فرد حريته السياسية والدينية، وحقوقه المدنية، والعيش المشترك، لا «التعايش السلمي» المملوم بالطائفية النائمة والعصبية والتعصب، وتشكيل وعي اجتماعي جديد يقبل الآخر المختلف ويعترف به خارج إطار رموزه الدينية والطائفية والمذهبية. الهوية الوطنية تحتاج إلى مواطنين أحرار ومستقلين ومواطنات حرائر ومستقلات.

ثقافة الحداد عند الشعوب

الحداد هو ما يعقب صدمة الموت، صدمة غياب مَنْ نحبه/ا عن دنيانا غياباً نهائياً وانفصالنا عنه/ا انفصلاً نهائياً. ولعله تعبير رمزي عن مسار الانفصال العاطفي عن المتوفى أو المتوفاة، وهذا مسار قد يطول، ويختلف من شخص إلى آخر، وترافقه مشاعر مختلفة كالحزن، والألم، والشعور بالذنب، والخسارة، والاشتياق للمتوفى أو المتوفاة. وهو ثياب المآتم السُّود، وترك الزينة والطيب والخضاب؛ وفي الإسلام لا تحد المرأة فوق ثلاث، فلا تحد إلا على زوج؛ ولا يحل لأحد أن يُحدَّ على ميت أكثر من ثلاثة أيام إلا المرأة على زوجها، فإنها تُحدُّ أربعة أشهر وعشراً.

الحداد قديم في حياة البشر وثقافتهم قدم إدراكهم للموت؛ وأقدم ما نعرفه عنهما نقله المؤرخون عن مصر الفرعونية من أساطير، أبرزها أسطورة الإله «أوزوريس» الذي قتله أخوه (ست) ومزق جثته أربعين جزءاً وطرح كل جزء في إقليم من أقاليم وادي النيل، وكان عددها في ذلك الوقت أربعين مقاطعة. وأقام المصريون لأجزاء جسده أربعين قبراً، ومنذ ذلك الحين والفراعنة يحتفون جثث موتاهم وبيقونها أربعين يوماً بعد معالجتها بمختلف أنواع العقاقير ولفها بالأقمشة الكتانية ثم يشيعونها بعد ذلك إلى مثواها الأخير. وما يزال المصريون يحيون ذكرى الأربعين إلى اليوم.

دخلت الأساطير وطقوس العبادات القديمة في نسيج العادات والتقاليد في سائر المجتمعات، وأصبحت مع مرور الزمن نظاماً اجتماعية مرعية ومصونة ومعززة بالعقائد الدينية، وصارت حدوداً للعواطف البشرية وقيوداً على التعبير عن مشاعر الفرح والحزن.

« الحداد قديم في حياة البشر وثقافتهم قدم إدراكهم للموت»

ففي معادلة الحياة والموت، تتمظهر العادات والتقاليد، لا في حدود الممكن والمعقول فقط، ولا في حدود الحريات الشخصية وحسب، إنما في حدود الأنظمة القائمة على تلك المعادلة؛ ففي الأفراح، كما في الأحزان، يتعين على الناس إقامة المراسم والطقوس المناسبة للولادات والأعراس والنجاح والخطوبة وغيرها، فيرتدون لكل حال ما يناسبها من ثياب وحلي، وما تقتضيه من مظاهر الفرح والبهجة أو مظاهر الحزن، ومما يعتبرها بعضهم عملية إشهار لحدث ما فقط.

وتختلف هذه الحالات أيضاً من مجتمع لآخر، حسب المعتقد الديني أو العادة الاجتماعية. أما بما يتعلق بمراسم الحزن؛ فهو معاكس تماماً لحالة الفرح، وفي كلتا الحالتين يكون الأمر طبيعياً، لأنه يرتبط بالحالة النفسية للأفراد المقربين/ات من تلك الأحداث المفرحة والمحزنة، لكن يغلب أن تكون أوقات الحزن أطول من أوقات الفرح، وتكون وطأة الحزن أشد من خفة الفرح، فقد قال أبو العلاء المعري، الشاعر الفيلسوف: إنَّ حزنًا في ساعة الموت أضعاف سرور من ساعة الميلاد.

ففي حالات الوفاة يكون الحداد هو المظهر السائد والمعتاد، ويكون اللون الأسود هو اللون المتصدر للمظهر الخارجي للأفراد، ولا يخص كافة المجتمعات، فأكثر المجتمعات التي تمتاز بهذه العادة هي المجتمعات العربية، وقد أخذتها من العادات التي كانت متبعة عند الفراعنة، الذين كانوا يعتقدون أنَّ المدة التي يقضيها الميت بين البرزخ وعذاب القبر لا تقل عن أربعين يوماً، ولا تزال تلك العادة متبعة إلى وقتنا هذا، وعلى وجه الخصوص عند بعض الشعوب الإسلامية، مع أنَّ الدين الإسلامي حرّم الحداد أكثر من ثلاثة أيام كما ذكرنا.

ويقول تقليد آخر لدى شعب «داني» في أندونيسيا: إنَّ الحداد على الميت لا يكون في الملابس أو في المأكّل، إنّما في فعل صادم يرضي روح الميت الباقية فترة

« النظام الاجتماعي الذي منع عن الرجل البكاء هو ذاته الذي أجاز لها الحداد وقتاً طويلاً »

طويلة في مكان موته، فكانت العادة تقضي أن يبتر أحد المقرين إلى المتوفى إحدى أصابع يده، ولا يكون حداد إلى على المتوفين من الذكور فقط، ويتبع هذا الشعب عادة أخرى، إذ يطلي أبناء القبيلة الذكور أنفسهم بالطين، لاعتقادهم بأن الطين يعيد الروح إلى الميت.

الحداد المنصوص عليه في الأديان

في اليهودية؛ يكون الحداد سبعة أيام وتسمى «السبوع» يجتمع فيها المعزون في بيت المتوفى مدة سبعة أيام، يتلون فيها المراثي على روح الميت، وتجري العادة أن يجلس أصحاب العزاء على الأرض، وتغطى جميع المرايا الموجودة في المنزل، وتحرم الديانة اليهودية الاغتسال وقص الشعر على المقرين/ات من الميت، كما تتمظهر مراسم الحداد باللباس الأسود لمدة عام، وهذه العادة مقتصرة على النساء فقط.

وعند المسلمين لا يتجاوز الحداد ثلاثة أيام، وقد ذهب الفقهاء إلى أنه لا حداد على الرجل في الإسلام لا من ناحية الفترة الزمنية أو في تقيد السلوكات والتصرفات، وإنما يعدُّ تعبيره عن الحداد حسب خصال الفطرة الإنسانية، التي تختلف من رجل لآخر في الحزن، ولا اعتبار في الحداد بقص الشارب وتطويل اللحية أو حلقها وما شابه من أمور. ويجب أن يكون البكاء بغير نياح وصياح. وقد اتفق العلماء على أن عدّة المرأة على أي شخص يموت من أقاربها غير زوجها هو ثلاثة أيام فقط وليس لها أن تزيد على هذه المدة، إذ الحداد العدة تكون على الزوج فقط، ويمكن لزوجها أن يمنعها من ذلك لأن الزينة حقُّ له.

أما في المسيحية فلا يوجد شرط ملزم للحداد، فقد تركت الأمر إلى الحرية الشخصية.

هل الحداد مُلزم للمرأة أكثر من الرجل؟

بما أنّ الأعراف الاجتماعية والقوانين المستمدة منها في المجتمعات التقليدية؛ تنتقص من حق المرأة مقابل حق الرجل، فهي لا بد أن تكون مُلزمة بالحداد ومظاهره التقليدية أكثر من الرجل، فالحداد قيد إضافي من القيود، التي تكبل المرأة في المجتمع. فالصفات النمطية، التي تسم المرأة اجتماعياً، بأنها أكثر عاطفةً، وأكثر تأثراً بأحداث الفرح والحزن، تجعلها أكثر التزاماً بالتقاليد والأعراف الاجتماعية أكثر من الرجل، ويعاب عليها إخلالها بهذه الالتزامات، ولا يعاب الرجل الذي «لا يجوز أن يبكي في أوقات الحزن»، فالبكاء يذهب بوقاره ويثلم رجولته.

النظام الاجتماعي الذي منع عن الرجل البكاء عند حالة شعورية معينة، وأجاز له القوة والصلابة، هو ذاته الذي منع عن المرأة من الضحك بصوت عالٍ، وأجاز لها الحداد وقتاً طويلاً، وربط العاطفة بالأنوثة، والعقل والقوة بالذكورة.

هل الاغتصاب حادث عارض في مجتمعاتنا؟



بات من المحتمل أن يستفز بعضنا سماع ولادة طفلة «أنثى» في مجتمعاتنا، أو أن تستنفر مشاعرنا خوفاً على ما ستلاقيه بطفولتها أو صباها من أهوال ومعاملة مشينة، فسماعنا لكلمة اغتصاب؛ تحفر في نفوسنا مجرى عميقاً من الألم، فكيف لو سمعنا أو قرأنا عن اغتصاب طفلات لا تتجاوز أعمارهنّ الخمس أو سبع سنوات؟! هل بلغت مجتمعاتنا هذا الحد من الترهل الأخلاقي والقانوني حتى صار الاغتصاب حادثاً عارضاً يمر من أمام القانون من دون أن يُنظر إليه بعمق، ومن دون أن يحسب تأثيره النفسي والجسدي على الضحية، وبالتالي على المجتمع بشكل عام؟ فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الانحراف الأخلاقي في مجتمعاتنا؟

الاغتصاب؛ ليس جريمة فردية، إنّها جريمة مجتمع موبوء بالتخلف والجهل والمرض النفسي، جريمة قانون لا يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

«لاتزال بنى المجتمعات المتخلفة قائمة على البطيركية الذكورية وثقافتها المعرفية بعيدة عن الاعتراف بالأنثى وحريتها وحقوقها»

بين الأنثى والذكر، جريمة السلطة السياسية التي تستبد بالإنسان المحكوم بالقهر، واستبداد السلطة الدينية التي تحكم بالكبت والتستر على مثل تلك الجريمة خوفاً من الفضيحة التي تُضعف شعور الأمة، جميع تلك السلطات، هي المسؤولة مسؤولة كاملة عن انتشار الجرائم وانحراف الشباب الضائع نتيجة استبدادها والاستمرار في قهره وتهميشه، مضافاً إليها المجتمع الذي يضع قوانينه الجائرة بحق الأنثى؛ والذي أعطى الحق للذكر بالقول وللأنثى بالسمع والطاعة.

لا تزال بنى المجتمعات المتخلفة قائمة على البطيركية الذكورية، وثقافتها المعرفية بعيدة عن الاعتراف بالأنثى وحقوقها وعلى أنها كيان حر ومستقل بذاته، تلك الثقافة بعيدة عن حمايتها من الاعتداءات والانتهاكات، ولا سيما التي تشمل التحرش والاعتصاب والاستغلال الجنسي.. إلخ، فالطفلة جنى المصرية، ومها العراقية، وأماني التونسية، بالإضافة إلى الفتيات اليافعات مثل سارة السعودية التي قُتلت أثناء تأديتها الصلاة التي هي ركن من أركان الدين، وإسراء الفلسطينية، وساندي السورية، جميعهن تعرضن للاغتصاب أو التحرش أو الاشتباه في سلوكهن على أنه لا يتماشى مع قوانين العائلة والعشيرة والأمة، منهنّ من قتلن بأيدي أقربائهن الذكور ومنهنّ من تسترت العائلة على اغتصابهنّ خوفاً على نفسها من التشوه الأخلاقي المرتبط بالأنثى فقط.

لا تخلو المجتمعات المتقدمة أيضاً من الانحراف والجرائم؛ وهذا ما أشار إليه عدد كبير من علماء الاجتماع، فذهب عالم الاجتماع الشهير، أنتوني غدنز، إلى دراسة الانحراف وتحليله، ونمذجة المنحرفين والمجرمين، على أنهم نماذج قابلة لاستقطاب من لديه القابلية للانحراف، على الرغم من صعوبة دراسة هذا المفهوم، حسب تعبيره، فيعرّف الانحراف على أنه: «عدم الامتثال» أو «عدم الانصياع» لمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة

«المجتمعات المحكومة بالاستبداد يضعف فيها الوازع الاجتماعي والديني والأخلاقي عموماً»

أو المجتمع؛ «ولا يمكن أن نضع خطأً واضحاً وفاصلاً في أي مجتمع بين المنحرفين من جهة والممثلين من جهةٍ أخرى.. وينبغي الإشارة إلى أنّ مفهومَي الانحراف والجريمة ليسا مترابطين ومتطابقين في المعنى والأثر والنتائج، رغم أنّهما قد يكونان مترابطين ومتداخلين أحياناً».

هذا يعني أنّ الناظم الاجتماعي هو ناظم أخلاقي وليس قانونياً، يستطيع أن يعاقب على الانحراف، وليس كل منحرف هو مجرم، لكن قد يقود الانحراف إلى ارتكاب الجريمة؛ كمدمن المخدرات، على سبيل المثال، يمكن أن يقتل ويغتصب، ويتأثر هذا الناظم أو المعيار الاجتماعي بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ على الخارطة الاجتماعية؛ فالفرق بين الانحراف في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة؛ أنّ الأولى لا تستر على الاعتداءات أولاً، وتحرمها أخلاقياً ثانياً، وتجرمها قانونياً ثالثاً، وتعاقب المعتدين عقوبات رادعة رابعاً، في حين تستر المجتمعات التقليدية على الاعتداءات، وتفرض كتمانها على الضحايا، بسلطاتها الناعمة، أو خوفاً من الفضيحة، وتكتفي بتجريمها أخلاقياً، على الصعيد النظري، دون تجريمها قانونياً، في معظم الحالات، وأخطر ما في الأمر هو التستر على الاعتداءات وإسكات الضحايا وإعفاء المعتدين من العقاب.

إنّ الكشف عن العيوب والأمراض، التي تصيب الجسم الاجتماعي، فتهدد سلامته، وتضعف مناعته الأخلاقية، فتفضح الاعتداءات، أو تعلنها على الملأ، وتدعو الأفراد إلى الاعتراف بما مارسوه أو بما مارس عليهم من اعتداءات، يحرر الضمائر الفردية ويحرر الضمير الجمعي أيضاً، فيجب أن يعترف المعتدي بفعلته اجتماعياً كما تعترف أو يعترف المعتدى عليها أو عليه، لأن الاغتصاب يقع في بعض الأحيان على الأنثى والذكر، لا يكون اعتداء إلا بوجود معتدٍ ومعتدى عليه أو عليها، لذلك تجب معالجة الاعتداء من هاتين الزاويتين معاً، وإلا تظل الاعتداءات وآثارها جزءاً لا يتجزأ من البنية المعرفية والثقافية والنفسية والأخلاقية لكل من

«لا تخلو المجتمعات المتقدمة أيضاً من الانحراف والجرائم وهذا ما أشار إليه عدد كبير من علماء الاجتماع»

المعتدي والمعتدى عليها أو عليه، وتظل المشكلة الأخلاقية مطموسة ومسكوتاً عنها قانونياً وسياسياً واجتماعياً ودينيّاً، على الرغم من انتشارها بشكل أو بآخر في المؤسسات الثقافية والتعليمية والسياسية والدينية وفي مجالات العمل، إن لم يكن بالاعتصاب، فالتحرش موجود وبكثرة، وتزداد في البلدان التي تشهد نزاعات داخلية مثل «سوريا والعراق واليمن» وفي غير مكان من العالم.

خلاصة القول؛ إنّ المجتمعات المحكومة بالاستبداد، يضعف فيها الوازع الاجتماعي والوازع الديني والوازع الأخلاقي عموماً، ولا تطبق فيها القوانين الوضعية إلاّ على الضعفاء، «المستبد عدو الحق، عدو الحرية، وقاتلها، والحق أبو البشر والحرية أهمهم، والعوام صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئاً، والعلماء هم أخوتهم الراشدون، إن أيقظوهم هبوا، وإن دعوهم لبوا، وإلا فيتصل نومهم بالموت» حسب تعبير عبد الرحمن الكواكبي في كتابه الأشهر «طبائع الاستبداد».

المثل الشعبي إذ يكرس العنف والتطرف



رسم الفنان الأردني عماد حجاج

«حط راسك بين الرؤوس، ونادي يا قطاع الرؤوس»

اعتادت المجتمعات التقليدية على تحديد الثقافة المحلية وفق ما يتطلبه النظام الاجتماعي السائد، في جملة من المعايير الاجتماعية التي يعتبرها ذلك النظام مقبولة أو صحيحة، وليست تلك المعايير إلاّ حداً من طموح الفرد داخل المجتمع، وترويضاً لكفاءاته بما يتناسب مع الثقافة والفكر الجمعي الذي يتأثر بالمواريث الاجتماعية على مرّ التاريخ، ويعيد إنتاج التخلف بطرق جديدة؛ ليس ابتكاراً للحدّات أو مواكبتها، إنما تكريس للموروث الشعبي المشبع بالتخلف والاستبداد الاجتماعي والثقافي والمعرفي. ويعد المثل الشعبي المتداول أحد أهم تلك الثقافة المتوارثة والمؤثرة في المجتمعات في الوقت الراهن.

«اختلاف الهيكل الاجتماعي بين مجتمع وآخر يكون باختلاف البنية الثقافية إذ يميل كل مجتمع لتشكل بنية ثقافية فريدة»

إذا تناولنا المثل الشعبي، كما يقال في جميع اللهجات السائدة في المجتمعات العربية «حط راسك بين الروس ونادي يا قطاع الروس»، لمن تلك الرؤوس وعلى ماذا تدل، ولمن ذاك الرأس المفرد الذي سينظّم إلى الجمع (الرؤوس)؟

يحيلنا هذا الأمر إلى حالتين اثنتين: الحالة الأولى، هي الخوف من التفرد؛ أي إن التفكير الجمعي هو المسيطر على المجتمعات النامية كالمجتمع العربي، أما الثانية فهي التنشئة العنيفة الناتجة عن الحروب والغزوات التاريخية والتلذذ بنتائجها وإعادة إنتاجها. فالمسألة لا تنضوي تحت انتماء الفرد إلى الجماعة، أو علاقة تبادلية بين الفرد والمجتمع، إنما هي حالة تشابه نمطي في المجتمعات القطيعية التي دُجنت سياسياً واجتماعياً ودينياً؛ «حيث يكون التشابه يكون القطيع» حسب نوال السعداوي، «وحيث يكون التشابه يكون الموت ويكون اللا وجود» حسب جورج طرايشي، تلكم هي حالة المجتمعات العربية، مجتمعات ما دون المجتمع المدني وما قبل الدولة، (مجتمعات الملة والنحلة والعشيرة) والسياسة العربية هي سياسية رعوية تُنظّمها العلاقات الأبوية في الحزب، وفي السلطة على السواء. هذه الحالة القطيعية النافية لكل اختلاف، والنابهة لكل تفرد، واللاغية لكل فردية تجعل من حالة التفرد في المجتمعات العربية حالة امتياز، أو أنانية، فيصبح التميز تمايزاً مولداً للعنف؛ العنف اتجاه الآخر والعنف اتجاه الذات، فيصبح الرأس رأساً فيزيولوجياً فقط لا غير، خالياً من العقل والفكر الحر، فهو مرتبط بالجماعة سواء أكانت نهايته في هذا الارتباط أم كان خيراً له.

إنّ اختلاف الهيكل الاجتماعي بين مجتمع وآخر؛ يكون باختلاف البنية الثقافية لكل منها؛ إذ يميل كل مجتمع إلى تشكيل بنية ثقافية فريدة ومميزة، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي، فتصبح الثقافة نظام حكم على الأفراد وسلوكهم

«المجتمعات القطيعية أو المدجنة لن تحتفي بكفاءة الفرد إلا إذا نسبته لجماعة أو حزب أو قومية»

داخل المجتمع، ويعدّ ارتباط الفرد بالمجتمع ارتباطاً قسرياً، بدءاً من الأسرة
فالعائلة الممتدة فالعشيرة، من ثم المجتمع الأهلي والدولة، نسبةً للمعايير
والقيم الذي ينظمها المجتمع مبنية على العادات والتقاليد المتوارثة جيلاً بعد
جيل، حيث تصبح فيما بعد قانوناً اجتماعياً يسري على جميع أفراد المجتمع، ومن
يتفرد بذاته عن ذلك القانون يصبح فرداً شاذاً ومنبوذاً من قبل المجتمع.

نشأة المثل الشعبي

المثل الشعبي ذو نشأة فردية سريعة الانتشار، تطبعه كثرة الاستعمال بطابع
الجماعة، وهو حيلة ذكية استعملها أشخاص منفردون، (كزعماء القبائل، وقادة
الغزوات) لتطبيع الأفراد في الطابع الذي يريده، وقد يكون المثل ذا قيمة تدل على
الشجاعة والكرم وصفات مغرية للتداول في المجتمع، وقد تحتوي بعض الأمثال
على طابع عنفي كالمثل الآنف الذكر، و (العصا لمن عصى، الحجر للي ما يعجبك
يفجك)، ذلك أنّ سلاح الصحراء هو الحجر والعصا، وجميعها توجي إلى التربية
العنيفة في اللفظ والمعنى والفعل، والتهديد والوعيد، وبعضها يكون مرتبطاً
بالدين، يعبر عن الطائفة الواحدة أو الملة، يحتوي على إقصاء الآخر والازدراء به،
والتمييز بين الإنسان والإنسان كالمثل السائد (الي ياخذ من برا ملته يموت بعلته)،
والتي تدعو إلى التباعد بين الأديان والطوائف، ومن المؤسف أن بعض المجتمعات
أخذت من الأمثال الشعبية نظاماً لحياتها اليومية، وأصبحت تلك الأمثال حكمتها
السائدة؛ مع العلم بأن الفرق شاسع بين الحكمة والمثل الشعبي؛ إذ إنّ الحكمة
نابعة من العقل والتفكير، والمثل نابع من التجارب العملية، يقول محمد توفيق
أبو علي: «المقصود من المثل الاحتجاج، ومن الحكمة التنبيه والإعلام والوعظ،
فالمثل فيه الحقيقة الناتجة عن تجربة، أما الحكمة، فهي تحديد شرط سلوكي
وقيمة أخلاقية، وهي تمتاز بطابع الإبداع الشخصي والعناية الأسلوبية أكثر من

المثل»، فكثيراً ما نسمع مقولة «خذوا الحكمة من أفواه المجانين»، ودلالة ذلك في المجتمعات القطيعية، أنّ كل ما هو غير مألوف هو جنون؛ فالحكام متفردون، فردانيون بذواتهم، خارجون عن السرب. لذلك تكون جميع تلك الأمثال مقصودة ومنجزة على مرّ التاريخ، وليست إلاّ نفي لملكة العقل المكوّن للفكر الحديث والمنتج للتطور والحركة الكونية.

المجتمعات القطيعية أو المدجّنة لن تحتفي بكفاءة الفرد إلاّ إذا نسبته لجماعة أو حزب أو قومية، وتضع الفرد أمام فكرٍ منجز ومقولب ضمن حدود معينة لا يستطيع تجاوزها، فنحن لا ندعو إلى القطع مع المثل الشعبي، بقدر ما ندعو إلى قراءة تفكيكية له، تسعى إلى تصورات نظرية تتعالى على الممارسات والتعيّنات السائدة، لا تستبعده؛ إنما تغنيه وتزيده ثراءً بما يناسب مع حرية الفرد وكفاءته.



هل يرغب الإنسان حقاً في الحد من انتشار العنف بأشكاله؟

كثيراً ما تندرج كلمة العنف في أحاديثنا اليومية كمفردة لغوية، ولا نقصد بها إلا العنف المادي الظاهر على أرض الواقع؛ أي العنف الجسدي كالضرب والقتل، والعنف الواقع على الأشياء نتيجة النزاعات والحروب كتدمير المباني وحرق المحاصيل وغير ذلك من أنواع العنف الشديد، ويعود ذلك كله إلى ما تشهده المنطقة العربية اليوم من حروب واقتتال طائفي وسياسي واجتماعي، لكن في

«نشأ العنف منذ نشأة الاجتماع البشري لكنه بقي موضع جدلٍ وشكٍ لدى الفلاسفة والباحثين في العلوم الإنسانية»

الحقيقة إنّ جوهر هذه المفردة؛ أي العنف، ينطوي على معانٍ كثيرة غير ظاهرة وغير مرئية، وهذا النوع من العنف يسمى العنف الرمزي، حسب بيير بورديو.

لو حفرنا بقليل من الوعي والتفكير في عمق الأنظمة الاجتماعية، ومن ثمّ، الأنظمة السياسية التي تدير شؤون المجتمعات وتسيّسها على هواها، والعقائد الدينية والحزبية والنوادي الرياضية ومناهج التعليم الدراسية والتنظيم الإداري في المؤسسات والدوائر الرسمية، لوجدنا أنّ العنف هو غذاؤنا اليومي، وغير مفصول عن شخصية الفرد منذ نشأته في مجتمع كالمجتمعات العربية الخاضعة للعنف بكليتها، والممارسة له على الدوام، فمن الصعب أو المستحيل أن نتحدث عن مجتمع من المجتمعات يخلو من العنف، على الرغم من اختلاف الثقافات السائدة فيها، فبعض المجتمعات المتقدمة يستتر فيها العنف تحت غطاء الحرية والمساواة، وإن تمكنت بعضها من تقليص العنف وتجريمه.

قبل الحديث عن العنف الرمزي؛ لا بد من الإشارة إلى الأسباب المؤدية لممارسته، يقول علي الوردي: «ماذا لو أخبرتكم أن الكتب المدرسية عندنا تُعلم التلاميذ أن يكونوا ضباطاً عسكريين لا علماء باحثين»، هذه الدرجة الثانية في سلم العنف، سواء الرمزي أو المادي، أما الدرجة الأولى فهي التربية المنزلية، من ثم تأتي الشروط الحياتية الملائمة لتنمية العنف وعدم كبح جماحه؛ وأهمها الظروف الاقتصادية المتردية وتفشي الفقر والبطالة في المجتمعات المتخلفة، بسبب استحواذ السلطة على الثروة الوطنية.

نشأ العنف منذ نشأة الاجتماع البشري، لكنه بقي موضع جدلٍ وشكٍ لدى الفلاسفة والباحثين في العلوم الإنسانية؛ التي أولته اهتماماً كبيراً منذ ابن خلدون

«العنف ليس من خصائص الطبيعة الإنسانية التي هدبتها الحضارة والمدنية بل من خصائص الحياة البدائية الموسومة بالحاجة إلى البقاء»

إلى الوقت الراهن، هل العنف من أصل الطبيعة البشرية، أم أنه مكتسب من البيئة الخارجية المحيطة بالإنسان؟

أعتقد أنّ العنف ليس من خصائص الطبيعة الإنسانية، التي هدبتها الحضارة والمدنية، إنما هو من خصائص الحياة البدائية الموسومة بالحاجة إلى البقاء والنزوع إلى السلطة، منذ الصراع الأول بين الإنسان والطبيعة؛ مروراً بالعصر الزراعي والصناعي انتهاءً بالعصر الحالي الذي تحكمه العولمة.

يعرّف بيير بورديو العنف الرمزي بالقول: أنه «هو ذلك الذي يمارس على فاعل اجتماعي ما بموافقته» وبلغة أخرى «فإن الفاعلين الاجتماعيين يعرفون الإكراهات المسلطة عليهم وهم حتى في الحالات التي يكونون فيها خاضعين لحتميات يساهمون في إنتاج المفعول الذي يمارس عليهم نوعاً من التحديد والإكراه» وبالنظر إلى أنّ هذا العنف رمزي فإنه يمارس بوسائل رمزية؛ أي في التواصل الاجتماعي وتلقين المعرفة. وقد عرّف ابن خلدون المؤسس الأول لعلم العمران والاجتماع في مقدمة مؤلفه التاريخي الشهير (كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر..)، والتي اشتهر اسمها بمقدمة ابن خلدون؛ بأن علم الاجتماع: «ما يعرض لطبيعة العمران من مثل التوحش والتأنس والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من المُلْك والدول ومراتبها...» استعرضنا هذا التعريف لعلم الاجتماع، لأنه يبحث في الظواهر الاجتماعية الطبيعية والمكتسبة، كما يؤكد أن من أهم أسباب (التوحش) أي العنف عند البشر، هو النزوع إلى المُلْك.

يرى الفيلسوف الفرنسي توني جيرار أن جذر العنف هو التنافس في الرغبات، «كلما كانت رغبة الآخرين في شيء ما قوية وشديدة كانت رغبتى أنا أيضاً قوية

«لا بد أن يبتكر الإنسان كوابح تحدّ من انتشار العنف إن رغب في ذلك كما ابتكر الزراعة والصناعة والتكنولوجيا»

وشديدة فيه ينتج عن ذلك احتمال اندلاع العنف». يتقاطع جيران مع هوبز الذي حدد جذر العنف بالتنافس من أجل المنفعة الفردية أو الجماعية، والحذر من أجل الأمان أي (حفظ الكينونة الإنسانية)، والكبرياء ومن أجل الحفاظ على السمعة وحمايتها.

ويرى محمد أركون أنّ «الجماعة مستعدة دوماً للعنف من أجل الدفاع عن حقيقتها المقدسة. الإنسان في حاجة إلى عنف، وتقديس، وإلى حقيقة لكي يعيش ولكي يجد له معنى على الأرض. العنف مرتبط بالتقديس والتقديس مرتبط بالعنف وكلاهما مرتبطان بالحقيقة أو ما يُعتقد أنه الحقيقة». يتعارض أركون مع هوبز وجيران في قوله إنّ العنف «حاجة» وليس رغبة؛ إذ الحاجة تنفصل عن الرغبة في كونها خاصة مشتركة بين جميع الكائنات الحية، أما الرغبة فهي خاصة بشرية صرفة. هذا هو العنف بشكل عام، أما العنف الرمزي الذي تحدث عنه بيير بورديو مطولاً فله أشكال عديدة أيضاً منها العنف اللفظي، المتمثل في تعريف الآخر سلبياً، أو تعريف الآخر لنا، أو بنزع الصفة الإنسانية عن الآخر وإضفاء صفة الحيوان عليه، وقد تستعمل في المديح أيضاً، لكن من دون إدراك المتكلم والمتكلمة بأنه عنف مبطن (فلان كالنمر)، وكأن النمر خارج نطاق النوع الحيواني، فقط الحمار حيوان عندما يريد المتكلم والمتكلمة هجاء الآخر، كما أنه؛ أي المتكلم؛ لا يدرك بأنه ينزع عن نفسه صفاته الإنسانية قبل أن ينزعها عن الآخر.

وكذلك العنف الحركي أو الإشارات التعبيرية، كالتهديد برفع السبابة في وجه الطفل أو الشخص البالغ، والنظر إليه إما بالتحديق المضمّر للعنف أو بالرمق بنظرة إزدرائية تنتج فيما بعد عداوة حتمية.



hafryat.com

لا بد أن يبتكر الإنسان كوابح تحدّ من انتشار العنف، كما ابتكر الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، لكنه قد لا يرغب في كبح العنف خوفاً من ضياع السلطة والتحكم بالآخرين.

جودت سعيد وحلم الديمقراطية.. هل تتحقق رهاناته على الممكنات الأخلاقية للإنسان؟



قد يكون الحديث عن المفكرين الإسلاميين بشكل عام حذراً بعض الشيء، لكن الحديث عن المفكرين الإسلاميين اللاعنفيين لا يكون بالسهولة التي تتصورها، وخصوصاً في الوقت الراهن حيث تكثر النزاعات الدينية، ويكثر التطرف والتعصب والاستبداد الديني والسياسي في العالم بشكل عام وفي العالم العربي والإسلامي بشكل خاص.

«جودت سعيد داعية اللاعنف والتسامح الإنساني فتح نافذة إلى العالم من خلال تفسيره المنطقي وتأويله المعتدل للقرآن»

«جودت سعيد» المفكر الإسلامي السوري داعية اللاعنف والتسامح الإنساني بوجه عام، والتسامح الديني بوجه خاص، وكلاهما يستوجبان التسامح الأخلاقي، فتح نافذة إلى العالم من خلال تفسيره المنطقي وتأويله المعتدل للقرآن الكريم، وفتح للعالم نافذة إلى القرآن؛ أي إنه كان يرى العالم في القرآن، ويرى القرآن في العالم، كما كان يرى في الديمقراطية حياة دينية حرة، لا تتصل بالحياة السياسية، إنما تخص الأفراد بكيانهم الحر والمستقل.

عاش جودت سعيد تجربة الإخوان المسلمين في مصر، وتوقع انتشار عدوى العنف السياسي، وعدوى التطرف الديني، في الدول العربية ذات الأنظمة الشمولية، وبالذات توقع أن تتكرر أحداث مصر والإخوان في سوريا، فكان كتابه «مذهب ابن آدم الأول، أو مشكلة العنف في العمل الإسلامي»، وقد فرّق فيه بين الجهاد العنفي والجهاد اللاعنفي، مؤكداً أنّ الحكم الرشيد لا يأتي بالسيف، فالجهاد اللاعنفي، هو اجتهاد الأفراد في العمل على التغيير، بدءاً من الذات، ثم الجماعات، ثم المجتمعات بأكملها، فيجبر ذلك الاجتهاد السلطة السياسية على القيام بواجباتها اتجاه المجتمع، وقد كتب على موقعه الإلكتروني مقتطفات من الكتاب: «ما أخذ بالسيف، بالسيف يُهلك».

انطلق جودت سعيد في الكتاب من الآية القرآنية: «إنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، وهنا يعتمد على التغيير الذاتي للأفراد في المجتمعات، ويعود ليربط الوعي المجتمعي بالوعي السياسي، من خلال فكرة «الحكم الرشيد والمجتمع الراشد: أي المجتمع الواعي لحقوقه وواجباته، والذي لا يستطيع أن يحكمه نظام سياسي مستبد» كما هو الحال في دول النزاع العربية، التي استهلكت مجتمعاتها النزاعات وانتهكت حقوقها وحرّياتها، واتخذت من مقولة «كما تكونوا يولّ عليكم»، حافزاً

«إيمان جودت سعيد بالديمقراطية التي تتحقق بالطرق السلمية نابع من رؤية سياسية ناضجة ومن موقف فكري»

لتنشيط الشعوب المنتهكة حقوقها والمستباحة حريتها وكرامتها الإنسانية، لكي تتوازن اجتماعياً، وثقافياً وسياسياً، موضحاً أنّ الدين ثقافة اجتماعية ضرورية، ويقتضي في الوقت ذاته وعياً ذاتياً ينبذ العنف والإقصاء والعداوات الفردية والجماعية.

جودت سعيد المفكر المؤمن المتسامح، والمتعاطف مع الشعوب المظلومة والمهمشة والمهدورة، سياسياً واجتماعياً ودينيّاً، رفض فكرة التعصب الديني والسياسي، وناشد الأنظمة الشمولية أن تتحول ديمقراطياً من أجل شعوبها كي يحل السلام والاستقرار مكان العنف والتعصب والتخلف والجهل، وليحل أيضاً قبول الآخر المختلف محل الإقصاء والنفور، فكان خطابه الديني تنويرياً، وليس خطاباً تبشيراً، وهذا ما جعل الإسلامويين المتطرفين يتخذون موقف العداء من فكره وتطلعاته المستقبلية، فقد تعرض أثناء حياته لانتقادات دينية جمّة، أخذها بسعة صدر ومحبة، واعتبرها نوعاً من النقد الفكري وليست عداوة شخصية.

لم يكن إيمان جودت سعيد بالديمقراطية، التي تتحقق بالطرق السلمية، والأرجح أنّها لا تتحقق إلا بالطرق السلمية، نابعاً من رؤية سياسية ناضجة وواضحة، فقط، بل كان نابعاً من موقف فكري، يضع الإنسان في مركز اهتمامه وانشغاله؛ إذ أسقط فكرة التوحيد الإلهي على المجتمعات المختلفة في العالم، فرأى أنّ هذه المجتمعات يمكن أن تلتقي على مطالب الحرية والمساواة والعدالة، وأنّها تواقّة بالتساوي إلى الاستقرار والأمن والسلام والرفاهية والسعادة، وهذا ما يجعل الديانات المختلفة تلتقي على أهداف مشتركة، ما دام الدين وجد من أجل الإنسان. أي توحيد الأديان ممكن إنسانياً وليس دينياً، فلكل شخص حرية العقيدة والإيمان مع الاعتراف بعقائد الآخرين/ات وإيمانهم/ن. التوحيد الاجتماعي؛ هو التوحيد الإنساني، توحيد بالمحبة والتسامح والسلام.

« كان خطابه الديني تنويرياً لا تبشيراً ما جعل الإسلاميين المتطرفين يتخذون موقف العداء من فكره وتطلعاته»

إنَّ واحدة من أهم مزايا الراحل جودت سعيد، ومزاياه كثيرة، أنَّه كان ضد المفاضلة بين الديانات والعقائد، وبين الأنبياء والرسل، فجميع الديانات والعقائد متساوية عنده في القيمة الروحية، ما دامت تنشد النجاح في الدنيا والفلاح في الآخرة، وجميع الأنبياء والرسل، من نعرف منهم ومن لا نعرف، أصحاب رسالات يبلغونها بطرق مختلفة ولغات مختلفة وفي أزمنة مختلفة. وكان يرى أنَّ انقطاع النبوة دليل على أنَّ البشرية قد بلغت سن الرشد، وعلى قدرة البشر على تحمل مسؤولية إنسانيتهم. كان رهان جودت سعيد الأساسي على الممكنات الأخلاقية للإنسان.

لم يختلف جودت سعيد في نظر الظالمين وأعداء السلام، عن غيره من المفكرين الإسلاميين المتنورين، من أمثال «نصر حامد أبو زيد، وفرج فودة، ومحمد شحرور» وغيرهم ممن نشروا أفكاراً جديدة حول الدين، وعرفوا بانفتاحهم على الآخر، وانتقدوا التعصب الديني، وفصلوا بين الدين والسياسة، فكان مصير سعيد كمصير الجميع، حيث بدأت مقاومة دعوته إلى اللاعنْف؛ وقوبلت أفكاره السلمية بالرفض من قبل السلطات السياسية المتعددة في سوريا، في ستينيات القرن العشرين منذ زمن الوحدة بين سوريا ومصر حيث عايش مرحلة الوحدة والانفصال وهو يؤدي الخدمة العسكرية الإجبارية في سوريا، ورفض الانخراط في التحركات العسكرية آنذاك، فوضعت السلطة العسكرية تحت الإقامة الجبرية.

وتوالى مقاومة أفكاره بدءاً من الاعتقالات ولأكثر من مرة، وانتهت بكف يده عن العمل، إذ كان يعمل مدرساً للغة العربية في ثانويات ومعاهد سوريا، وانتهى به المطاف لاجئاً في تركيا، مثل ملايين السوريين والسوريات بعد اندلاع الحرب السورية، حيث كان العنف وما يزال هو الحكم والفيصل الأقوى من دعوة جودت سعيد إلى السلم والسلام، والملقب بـ«غاندي العرب»

الديمقراطية في عرف جودت سعيد تبدأ بالاعتراف المتبادل بين الأفراد والجماعات بالتساوي في الكرامة الإنسانية أولاً، ثم في الكرامة الوطنية، والجدارة والاستحقاق. وعلى هذه الرؤية قامت دعوته على اللاعنف.

توفي جودت سعيد في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٢ حالماً بديمقراطية لم تتحقق، وسلام مؤجل.

التطرف الفعلي والتطرف النظري.. رأسان لأفعى واحدة



علق بعض الباحثين والمفكرين في العالم بوجه عام، وفي العالم العربي بوجه خاص؛ آمالاً كبيرة على بزوغ فجرٍ جديد في بداية القرن الواحد والعشرين، يخلو من التطرف والعنف والإرهاب، لكن السبل ضاقت أمام تلك الآمال كلِّما تقدم العالم نحو الحداثة، ومن الملفت للنظر بأنَّ التطرف لم يتوقف فقط على «الفعل» إنما على الفكر والعقيدة والرأي أيضاً؛ أي النظرة الراديكالية إلى العالم. فإنَّ استغراق المثقف أو المفكر أو الباحث في نظرة أحادية إلى العالم من حوله هو تطرف نظري، يتسبب في توليد «العنف اللامرئي» أو العنف الرمزي، حسب بيري بورديو، تحيلنا هذه المسألة من التطرف إلى مناقشتها من المدخل الثقافي الاجتماعي لدى الأفراد والنخبة الثقافية وما ينتج عنهما، وارتباطهما في غياب

« استغراق المثقف في نظرة أحادية إلى العالم من حوله تطرف نظريّ يتسبب بتوليد العنف اللامرئي أو العنف الرمزي »

الديمقراطية والحرية المطلقة في التفكير والتعبير داخل المجتمعات المتخلفة، وغياب الحوار الذي يؤدي في النهاية إلى فرض رأي أحد الطرفين وإقصاء الرأي الآخر، كما أنّ الحالة الاقتصادية المتدهورة تلعب دوراً كبيراً في هذه المسألة، كل تلك الأسباب تعيق بالضرورة التحول الديمقراطي الذي يمنح الشعوب حريتها ويحدّ من التطرف بأشكاله المتعددة.

ارتبط مفهوم التطرف في الذهنية المجتمعية بالتعصب الديني الذي يُنتج العنف الفعلي والإرهاب والقتل، مع العلم بأنّ التطرف الفكري (النظري) لا يقل خطورة عن التطرف الفعلي؛ فقد يتأثر القائمون بالفعل العنفي بالتطرف النظري إما بالدفاع عنه أو بمعارضته بالطريقة ذاتها. ثمة مفارقة بين التطرف الفكري الذي يتعلق بمفاهيم تولد العنف الحتمي؛ كالاستبداد والعدوانية والتعصب والتشدد والإرهاب والقتل (كالتطرف الديني)، والفكر المتطرف الذي يتسم بالانغلاق والتعميم والنظرة الأحادية أو الشمولية للعالم (الأيديولوجيا).

إذا أخذنا شبكات التواصل الاجتماعي مثلاً، وتحديدًا موقع فيسبوك (الذي جاء ليبدد الآمال)؛ حيث تضم هذه الشبكة جميع الشرائح الاجتماعية، المنفتحة منها والمنغلقة؛ فكرياً واجتماعياً، والمعتدلة والمتطرفة والمتشددة، وتضم المثقف والعامل والفلاح والمراهقين والمراهقات من الأفراد، وبالتالي فهي تعكس الفكر والسلوك الاجتماعيين على صعيد الأفراد في المجتمعات ومستوى ثقافتهم/ن، وتعتبر أيضاً عن العنف المتجذر في اللاوعي الإنساني الناتج عن الموروث الاجتماعي والديني على حد سواء، فيعمل هذا السلوك على تنمية العنف والتطرف المبكر لدى الشريحة الأصغر سناً في المجتمع.

التطرف السياسي على موقع «فيسبوك»: الوضع السوري نموذجاً

احتلت صفحات موقع الـ «فيسبوك» مؤخراً وضع الغوطة الشرقية في دمشق، وكانت الطامة الكبرى في المنشورات المرعبة التي تبرز العنف لجميع أطراف النزاع، وتنفي الإنسانية عن الإنسان في التجيش والتحريض على القتل، وذلك من معارضين للنظام السوري وموالين له، أما المحتوى الفارغ من الاعتدال والتروي والفهم فحدّث ولا حرج، فهذا لا ينم إلا عن قصور في الوعي المعرفي؛ المجتمعي والسياسي معاً، كما ينم عن التزمّت بالرأي حيال قضية ما، والمصيبة الأكبر في التعليقات والرد عليها، فلا تحتوي على ما هو أفضل من المنشور، بالإضافة إلى ما يشمل من كلمات نابية لا تقال لإنسان يتمتع بصفات البشر.

إذا نظرنا إلى تلك الإشكالية من الناحية الاجتماعية، نلاحظ أنّ الفكر الجمعي المسيطر على الأفراد في المجتمع، وهو ليس وليد لحظة النزاع فحسب؛ إنما هو تجذر ثقافي يرجع إلى وهم المركزية الذاتية، التي بموجبها تعتبر كل جماعة وكل أمة ثقافتها متفوقّة وذات قيمة معيارية، كالثقافة «الغربية» المقترنة بالمركزية الأوروبية، و«المعجزة الأوروبية» أو الثقافة العربية في البلدان متعددة الثقافات واللغات. وقد لاحظ علي حرب أنّ التطرف في الثقافة والاستبداد بها هو أساس الاستبداد السياسي. التطرف في الرأي يسهم وبشكل كبير في إقصاء الآخر وإلغائه، وبالتالي فهو يهدد تماسك الجسم الاجتماعي ويبدد وحدته، بقدر ما يهدد شخصية الفرد، ذكراً وأنثى، ويزعزع وحدتها، حسب جاد الكريم الجباعي، والتعصب الذي يولد العنف المادي والمعنوي، ليس إلاّ تكريساً للنفور من الآخر المختلف التي تمارسه ثقافة الإقصاء؛ فالسلطة تستبعد المعارض لها وتنكل به وتستهن بكرامة الإنسان، والمعارض يستبعد الموالي للسلطة وينتهك حقوقه الإنسانية بالنبذ والشتم، والرجال يقصون النساء من محافلهم ومن المشاركة في صنع القرار، العلمانيون يقصون الإسلاميين، وهؤلاء يقتلون من يتوهمون أنهم أعداء الله، أفلا تسمى هذه الممارسة بالتطرف والاستبداد؛ الذي دفع الشباب والشابات في البلدان العربية للقيام بثورات لنيل الحرية والديمقراطية، والأهم من ذلك لنيل الكرامة الإنسانية التي هي حق مشروع للإنسان؟ فأين كرامة الإنسان في رفضه ونبذه من قبل الآخر، وأين الديمقراطية الذي يفصلها كل تيار على مقاسه، فتضيق على مقاس الطرف الآخر قبل أن تتأسس قواعدها الأولى، هذا

«ارتبط مفهوم التطرف بالتعصب الديني الذي يُنتج العنف الفعلي والإرهاب مع العلم أنّ التطرف الفكري لا يقل خطورة»

الإقصاء المتعمد لا ينعكس إلاّ على الإنسان الذي هو أصل المجتمعات وروحها، والركيزة الأساسية في بنائها وتطورها وتقدمها؟ لا أمل في بناء مجتمعات حديثة ما دام أفرادها ومثقفوها الذين تنتجهم سلطات الاستبداد؛ تعيد إنتاج ثقافةٍ موروثة تعمل على تنمية الحقد والكراهية بما يتنافى مع العدالة الاجتماعية التي تضمن لكل فرد من أفراد المجتمع حقه في العيش وتقرير المصير، في وطن يحتفي بالمواطنة المتساوية وعدم التمييز بين أفرادها، يعترف بالآخر على أنّه مختلف ويعترف بحقوقه الإنسانية وحرّيته في التعبير والمعتقد، عليه من الواجبات اتجاه الدولة والمجتمع بقدر ما له من حقوق، ولا سبيل إلى وعي العالم واستيعابه إن لم يع الفرد ذاته ويدركها، وأن يرى العالم بعينين اثنتين، ويسمعه بأذنين اثنتين، فتتشكل صورة الاعتدال مكان صورة التطرف والإقصاء، فيصل الفرد مهما كانت مكانته في المجتمع إلى مقولة «أمارتيا صن»: «من الممكن لمحنة الاستبعاد والإقصاء أن تسير جنباً إلى جنب مع هبة التضمين والاحتواء».

التعصب والتنمر .. هل من رابط؟



تخضع المجتمعات في العالم لأنظمة اجتماعية مختلفة، قد تكون صارمة في بعضها؛ تلك الأنظمة إما أن تكون سبباً في تقدم المجتمعات وتطورها وحماية حريات الأفراد وحقوقهم، وإما أن تسهم في تخلفها وجهلها، وأي نظام في العالم الإنساني محكوم بالأخلاق والقانون، لكنه لا ينقطع عن الفوضى والتعصب والعنف، وكذلك الحرية؛ أي إن الأنظمة تتأرجح بين التناغم والتنافر، أو بين التناغم والتناقض، وهما؛ أي التناغم والتناقض، مشتقان من التطور الفكري للإنسان الذي يجمع بين العقلانية والجنون، والعنف والسلام، والحب والكراهية، والبناء والهدم، والحرية والتعصب، إذ لا يمكننا استبعاد الوعي والحرية في المجتمعات المتخلفة، أو استبعاد العنف والتعصب في المجتمعات المتقدمة.

والتنمر، بوجه خاص، شائع في مختلف المجتمعات، المتقدمة منها والمتأخرة، حتى ليكاد يكون ظاهرة عامة، كالتعصب، وعاهة أخلاقية من عاهات

«الأنظمة الاجتماعية إمّا أن تكون سبباً في تقدم المجتمعات وتطورها أو أن تسهم في تخلفها وجهلها»

التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والتلقين الإيديولوجي، إذ كثيراً ما تكون دوافع التنمّر إثنية أو عائلية أو عشائرية أو مذهبية طائفية، أو حزبية أيضاً.

يرى علماء النفس أنّ التنمّر هو سلوك عنفي عدائي، يمارسه شخص على آخر، أو جماعة على أخرى، أو جماعة على شخص، ويصدر هذا السلوك إمّا عن شعور بالقوة والقدرة على السيطرة، لتوكيد الذات، وإمّا عن عدم تقبل الآخر أو الأخرى. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة بوضوح عند الأطفال أكثر من البالغين، وعلى وجه الخصوص لدى التلاميذ والتلميذات في المدارس، وذلك لاستحواذ المتنمّر/ة على سلطة مصدرها الشعور بالتفوق على الآخر، أو الأخرى والقدرة على التحكم به/ها.

حسب تعريف الطبّ النفسي للتنمّر، نستنتج أنه حالة مرضية قد تزول بالعلاج النفسي، أو الاهتمام الأسري بالمتنمّر/ة وأقصد (الطفل/ة)، ومن خلال التعريف السابق أيضاً؛ نستنتج أنّ للتنمّر علاقة وطيدة بالتعصب؛ أي إنّ الفوقية والاستعلاء والاستحواذ على السلطة هي علامات بارزة من علامات التعصب والتصلب بالرأي، وإقصاء الآخر المختلف، سواء كان هذا التعصب لفظياً، أو فعلياً، والفعل هنا هو العنف.

لا يقتصر التنمّر على الأطفال، إنما يتعداهم إلى الأفراد البالغين وبالغات وإلى الجماعات، في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والدينية والقومية والثقافية.

لا تنفصل الحياة السياسية عن الحياة الاجتماعية، ولا تقتصر السياسة على السلطة، التي تمارسها مؤسسات الدولة، بل تظهر في الأحاديث اليومية بين الأفراد

«يصدر التمر عن شعور بالقوة والقدرة على السيطرة لتوكيد الذات أو عن عدم تقبل الآخر»

والجماعات، والتفاعل في المجتمع، فالانتماءات السياسية والدينية والقومية والثقافية، تؤثر في وعي الأفراد وتحدد توجهاتهم وولاءاتهم، لكن، «يبقى الكيان السياسي الواحد هو الإطار الذي يتحرك فيه المواطنون في نضالهم من أجل الديمقراطية»، حسب رأي عالم الاجتماع الشهير «أنطوني غدنز».

تأخذنا مقولة «غدنز» إلى البحث في الوعي الاجتماعي عموماً والوعي السياسي بوجه خاص، للوقوف على معنى السياسة وموقع الديمقراطية وقيمتها في الوعي الاجتماعي، فالفارق بين الوعي في المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة، هو نفسه الفارق بين الفكر الحر، والفكر المقيد في ظل الاستبداد السياسي والتسلط الاجتماعي، والتسلط الديني، والتسلط الثقافي الذي ينتج الاستبداد السياسي، والأحزاب السياسية الإيديولوجية.

إذن، كل استبداد هو تنمر، وكل تعصب أو تطرف هو تنمر، وكل وصاية على الفرد الحر هي تنمر، فوصاية الرجال على النساء واضطهادهن وتعنيفهن كلها من قبيل التنمر، وتقسيم المواطنين إلى مواطنين وطنيين وشرفاء وغير شرفاء، على نحو ما يتردد في خطابات الأنظمة الشمولية، والسلطة السياسية التي تتهم من لا يواليها بالعمالة والخيانة؛ فالإسلاميون يتهمون غيرهم بالزندقة والكفر، والقوميون يتنمرون على الاشتراكيين، وهلم جرا.

إنّ ما يثير مخاوف المثقف، أو السياسي، أو المتعصب دينياً واجتماعياً – وقد لا نعفي المتعصبة أيضاً – هو انتقاص سلطته المتجذرة في أعماقه، فهو مهتم دوماً بالمحافظة على الأنا الذكورية التي لا تتحقق، في نظره، إلا بالهيمنة على المرأة، أو الأنا السياسية التي باتت هوية السياسيين وكيנותهم، أو الأنا الدينية؛ إذ يمارس الرجل سلطته على المرأة على نحو ما يستبطن سلطة المستبد السياسية أو الدينية، ويتماهاى معه، فليس من فارق كبير بين المثقف الذي يتهم

«ما يثير مخاوف المثقف أو السياسي أو المتعصب دينياً واجتماعياً هو انتقاص سلطته المتجذرة في أعماقه»

المرأة الأم بعدم أهليتها لتربية الأطفال بسبب استخدامها الهاتف المحمول على سبيل المثال، أو وسائل التواصل الاجتماعي؛ وبين السلطة السياسية التي تعتبر التعبير عن الرأي من خلال تلك الوسائل جريمة إلكترونية يعاقب عليها القانون، ولا فرق بين الهيمنة الذكورية على المرأة أو التنمّر المستمر عليها، وبين السلطة الدينية التي تكفّر وتزندق الخارجين عن إرادتها.

هذا كله يشير إلى خطورة الأفكار والقيم البالية التي عشتت في رأس الفرد في المجتمعات المتخلفة منذ نشأته الأولى، وعلى وجه الخصوص أصحاب العقائد العمياء، أو الإيديولوجيات الدينية والسياسية، التي يظن الفرد أنها خدمت بفعل ثقافته وانفتاحه على الفكر الحديث، إنما سرعان ما تقفز وتطفو على السطح لدى أول اختبار عفوي وغير مباشر، فيتضح ما يختبئ خلف الثقافة المزعومة التي يعبر عنها خطاب إيديولوجي يتغنى بالحرية والديمقراطية، ويرضي العقل الجمعي الخاضع لعبودية النظم الاجتماعية التقليدية، وإن صح القول، فإنّ هذا يشير إلى استبدال الهوية الثقافية بهوية جمعية تعاضدية تعتبر نفسها قيّمة على المجتمع.

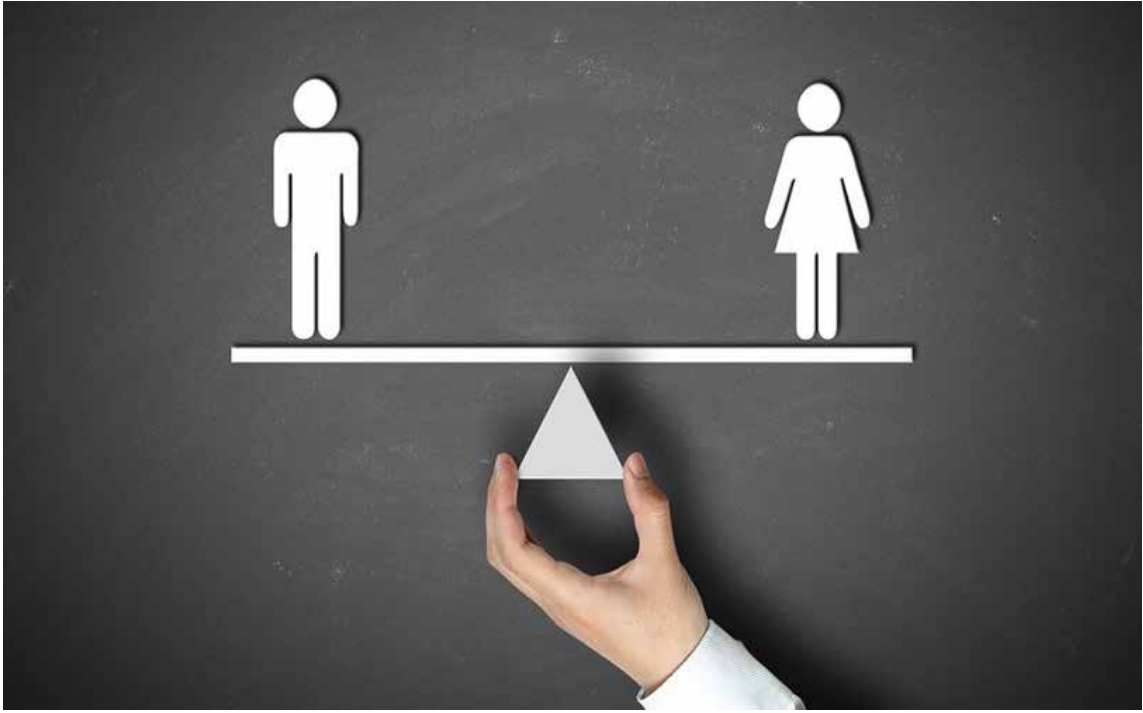
كلّ ما يقوم على غير النقد والحوار الندي بين المختلفين في الرأي، أو الدين، أو الذوق، أو في القومية، هو تنمّر، وكلّ ما يقوم على غير الفصل بين الإنسان وبين سلوكياته ومحمولاته السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية هو تنمّر وإهانة للإنسانية، وكلّ ما يقوم على تعيير الرجل وتعيبه بنسائه هو تنمّر على المرأة وإنقاص من قيمتها الإنسانية وكيانها الحر والمستقل، وقد لا يزول هذا التنمّر إلا بزوال النظام الاجتماعي المتصلب، وتغيير الأنظمة السياسية الشمولية التي تدّعي الوصاية على مجتمعاتها، وتجهض أي حراك ينهض بالدولة والمجتمع، ويساهم في تطويرهما، ويسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، (إنثاً وذكوراً)؛ بأنظمة ديمقراطية تؤمن بإرادة الأفراد وحرّياتهم،



hafryat.com

وتستمد شرعيتها من تلك الإرادة، فتتحقق المشاركة السياسية والثقافية والاقتصادية، وتحقق الحريات الدينية والاجتماعية، من ثم، وإلا ستبقى المجتمعات المتخلفة محافظة على تخلفها، ويبقى الآخر المختلف منبوذاً، ويكون التناز هو سيد الموقف وطريق معبّدة إلى الهاوية.

هل حقوق المرأة غير حقوق الإنسان؟!



تتواتر الأحاديث والكتابات حول حقوق الإنسان، وتخصّص كلّها لحقوق الطفل والمرأة، في اليوم العالمي للطفل، وفي اليوم العالمي للمرأة، ما يوحي أحياناً بأنّ حقوق الطفل وحقوق المرأة تستقلّان عن حقوق الإنسان، وليستا حالتين خاصتين من حالاتها، ولسنا نعرف كيف تُصنّف حقوق الشباب والشابات، وحقوق الكهول والعجائز، في ضوء الصيغ العامة للمواثيق والقرارات والإعلانات الدولية، التي تستند إليها الأقوال والكتابات، وقلّما تهتم الأحاديث والكتابات بالهوّة التي تفصل بين الأقوال والأفعال؛ إذ كلّما تزايدت الأقوال وعلت أصوات القائلين والقائلات، يكون الإنسان في حالة يرثى لها، خاصة في المجتمعات المأزومة، اجتماعياً وسياسياً ودينيّاً، وعلى وجه أخص، في ظلّ النزاعات والحروب التي شرّدت الإنسان ونفته ووضعتته تحت خط الفقر.

«عدم إدماج حقوق النساء في منظومة حقوق الإنسان يبقى باب التمييز والتعصب الجنسي مفتوحاً على مصراعيه»

حقوق الإنسان ليست هبة أو منحة من قبل سلطة تشريعية أو تنفيذية أو أية سلطة أخرى، وهذا ما أشارت إليه الأمم المتحدة في إعلانها العام لحقوق الإنسان؛ فهي لم تقم إلا بإقرار هذه الحقوق وتنظيم ممارستها بعمومها وشموليتها؛ أي إنّ هذه الحقوق ليست قاصرة على فئة معينة من الأفراد، أو على مكان واحد من العالم، أو في زمان محدد من الأزمنة العابرة والقادمة؛ إنّما هي حقوق دائمة ملازمة للجنس البشري في كل زمان ومكان، تنمو وتتطور بنموه وتطوره؛ فهي حقوق طبيعية، تولد مع ولادة الإنسان، وتلازمه مدى الحياة، مثل حقّ الإنسان في الحياة وحفظ كرامته الإنسانية: «متى استعبدت الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

تقول الناشطة النسائية والأستاذة الجامعية سوزان مولر أكين: «إنّ الاعتراف بحقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان، يعني النظر إلى مؤسسات الأسرة والدين والثقافة أو التقاليد في أضواء مستجدة...»؛ أي يجب على المجتمعات والحكومات إعادة النظر في ذواتها ومدركاتها، والانتقال من النظريات القائمة على حقوق الإنسان إلى التطبيق على أرض الواقع، فلم يعد الواقع المعيش مقتصرًا على تعنيف النساء والتمييز ضدّ المرأة فحسب، (مع أنها في تزايد دائم)، إنّما العنف والتمييز يقع على كافة أفراد المجتمعات الخاضعة للاستبداد، الإنسان السوري والإنسان العراقي واليمني والليبي وغيرهم، يرزحون تحت أشدّ أنواع العنف والتشرد والجوع، وقد سقطت عنهم الهوية الوطنية باللجوء والنزوح كما سقطت حقوقهم الإنسانية الطبيعية، بحرمانهم من الحياة التي تليق بالإنسان كإنسان، وسقطت الإرادة الذاتية والإرادة العامة في ظلّ النزاعات والتسلط المتوحش على إنسانيتهم.

«انحدار العلاقة بين الرجل والمرأة هو أحد الأسباب المهمة في تردي الحياة الاجتماعية وفي هشاشة المجتمع وتفككه»

الهوة الفاصلة بين الأقوال والأفعال، التي جعلت «حقوق الإنسان» شعاراً بين شعارات، نشأت أساساً من عدم إدماج حقوق المرأة في منظومة حقوق الإنسان، واعتبارها مجرد مسألة حقوقية مستقلة وهامشية، تتنازعها القوانين الوضعية والشرائع الدينية، وكثيراً ما تأتي معطوفة على حقوق الإنسان (حقوق الإنسان وحقوق المرأة)، بخلاف حقوق الرجال المضمونة، سواء في القوانين الوضعية أو في الشرائع الدينية، فلا تكثر التحفظات والاعتراضات إلا على حرية المرأة ومساواتها بالرجل، في الكرامة الإنسانية والأهلية الاجتماعية، وفي الحقوق المدنية والسياسية، حقوق المرأة خارج منظومة «حقوق الإنسان»، إذاً النساء خارج الجماعة الإنسانية؛ جنس آخر؛ وعالمهن عالم آخر.

يقول المفكر السوري الراحل، إلياس مرقص: «هناك شرط المرأة، الشرط النسوي، وتدهوره في وقت مبكر، أي انحدار العلاقة الأكثر طبيعية، والأكثر روحية، بين الإنسان والإنسان، والتي هي معيار الارتقاء المدني والإنساني». إذاً، السبب الأساسي في تدهور الحياة الاجتماعية هو تدهور الشرط النسوي، والنظر إلى المرأة على أنها أقل في كل شيء، أقل كرامة، وأقل مكانة، وأقل أهلية، وأقل حرية، وأقل حقوقاً، على افتراض اعتراف المجتمع بكرامة ما للمرأة، سوى كونها أمّاً «وزوجة صالحة»، أو «شرف العشيرة»، بحسب المفكر المصري، مصطفى حجازي، أما المكانة والأهلية والحرية والمساواة فدونها خرب القتاد.

انحدار العلاقة بين الإنسان والإنسان، بين الذكر والأنثى، وبين الرجل والمرأة، هو أحد الأسباب المهمة في تردي الحياة الاجتماعية، وفي هشاشة المجتمع وتفككه، بدءاً من تردي حياة الأسرة وهشاشتها وتلككها، وهي أحد الأسباب المهمة لهدر كرامة الرجال وحقوقهم؛ لأن الاستبداد السياسي والديني

لا ينفصل عن الاستبداد الذكوري؛ فالاستبداد يعامل رعاياه مثلما يعامل الرجال نساءهم، بحسب تعبير الباحث السوري، جاد الكريم الجباعي، في كتابه «فخ المساواة، تأنيث الرجل تذكير المرأة». إنَّ عدم إدماج حقوق النساء في منظومة حقوق الإنسان يبقي باب التمييز الجنسي والتعصب الجنسي مفتوحاً على مصراعيه، وهذان لا ينفصلان عن التمييز الإثني أو الديني أو غيرهما، فالتمييز الجنسي هو أساس جميع أشكال التمييز وأقدمها، وقد تم تكريسه منذ بدايات «الهيمنة الذكورية».

الإنسان هو الإنسان، أينما كان وكيفما كان، انتقاص أيِّ حقٍّ من حقوقه هو انتقاص من إنسانيته وكرامته، وأية مصادرة لحرية هي هدر لإنسانيته؛ فحرية المجتمعات وتطورها وتقدمها، مرهون وبشكل حتمي بحرية المرأة وتطورها وتقدمها، وانخراطها في جميع مجالات الحياة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا تتحقق حرية المرأة إلا إذا اتسعت مساحة الحريات العامة، وتعززت إمكانات التحوّل الديمقراطي، وقيم العدالة والمساواة، بذلك تتسع المساحة لكلِّ فرد من أفراد المجتمع (الأنثى والذكر) للتعبير عن نفسه، وترويج أفكاره والدفاع عنها، وقبول الفكر الآخر والإنسان الآخر، بغضِّ النظر عن هويته، أو هويتها، الجنسية، وعن محمولاته/ محمولاتها السياسية والدينية والقومية، لا يتحقق ذلك إلا بدمج حقوق المرأة في منظومة حقوق الإنسان ومعاملة المرأة على أرض الواقع كإنسان، لها ما للرجل من حقوق، وعليها ما عليه من مسؤوليات وواجبات.

إنَّ تدهور الشرط النسوي؛ يعني تدهور كافة الشروط المدنية والإنسانية، وتدهور أجيالٍ تقوم على تربيتهامرأة مضطهدة ومحرومة، ناقصة الأهلية، لا تملك زمام نفسها، لتعطي ما لديها من إمكانات في تنشئة الأجيال.

كيف اكتسب الاستبداد خبرة تصنيع غريزة الخوف؟



الخوف غريزة طبيعية لدى جميع الكائنات الحية ومنها الإنسان، فالخوف الغريزي لا يتعدى الشعور باحتمالات لخطر قادم، كشعور الطيور بقدم فصل الشتاء، وشعور الحيوانات بحدوث زلزال، على سبيل المثال، وكذلك الإنسان قد يشعر بالخوف من المجهول، أو بمداهمة خطر ما، كالخوف من حادث سير، أو شلل جسدي، إلى ما هنالك من أخطار مجهولة، وهذا الشعور هو انفعالات سلبية مشتركة بين جميع الكائنات الحية، إلا أن الإنسان ينتابه شعور بالخوف العقلاني أو «الخوف الواعي» كما سمّاه علماء النفس وعلماء الاجتماع، لكونه يتميز عن الحيوان بعقله وتفكيره؛ «الإنسان حيوان عاقل»، وهذا الخوف يندمج بتفكيره وسلوكه، لكنه يقي الفرد من المخاطر، كالخوف من

«السلطة الدينية تعتمد بدورها ما تعتمد عليه السلطة الاجتماعية وكلا السلطتين تمارس على الأفراد العنف الرمزي»

المستقبل، أما الخوف اللاواعي؛ فمصدره خارجي، يعتمد على إحكام السيطرة على عقل الآخر وتغييبه.

سنتناول في هذه المقالة الأبعاد السياسية والاجتماعية للخوف، وتعمق في مدى تأثيره على المجتمعات، نتساءل: هل يستطيع الإنسان صناعة الخوف والسيطرة على الآخرين والأخريات، وما هو الهدف من تلك الصناعة؟

لاحظ «هيدغر» أنّ للخوف سمات خاصة، وقد حدد تلك السمات في «الخوف أمام، والخوف من أجل»، «فالإنسان الخائف والقلق يجد نفسه مكبلاً بما يشعر بنفسه فيه وفي مسماه لينقذ نفسه أمام هذا؛ أي أمام هذا الشيء المتعيّن؛ حيث لا يشعر بالأمان أمام ما هو آخر، إجمالاً يفقد صوابه»

إذا أسقطنا هذا التصور للخوف على الواقع المعيش في مجتمعاتنا، التي صنّعت الخوف وزرعته في أذهاننا منذ الولادة، لا بل ونحن في أرحام أمهاتنا، خوفاً على النظام الاجتماعي من الانهيار، وخوفاً على النظام السياسي من التلاشي، وخوفاً على النظام الديني من فقدان هيئته، فقد تحوّل الخوف من أداة يستشعر من خلالها الفرد بالمعاناة، إلى ثقافة جمعية تراكمية؛ نتيجة لمفاهيم خاطئة ومخيفة، تتبعها كل من السلطات والأنظمة الآتفة الذكر؛ القائمة على قمع الأفراد في المجتمعات، بشتى الطرق ووسائل التخويف والترهيب، حتى أصبح الخوف جزءاً لا يتجزأ من شخصية الفرد.

تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في ثقافة الخوف، تبدأ الخطوة الأولى من الأسرة؛ حيث تستبدل الحب والاحترام بالخوف، الخوف من الأب والأم؛

«من يعجز أن يعبر عن رأيه طفلاً أمام والديه ومعلميه خوفاً من العقاب لا يستطيع يفعل أمام الحاكم»

الذين يشكلان السلطة العليا، وهي السلطة (الناعمة) أو الهيمنة الناعمة التي عبّر عنها «بيير بورديو»، تعتمد تلك السلطة في تربيتها على الترهيب والترغيب؛ فالجزء مشروط بالأفعال الإيجابية، والعقاب للأفعال السلبية.

وكذلك السلطة الدينية، التي تعتمد بدورها ما تعتمد السلطة الاجتماعية، وكلا السلطتين تمارس على الأفراد العنف الرمزي؛ الذي يتحول فيما بعد إلى شتى وسائل العنف الحقيقي الذي نراه في النزاعات الطائفية والأهلية والدولية، تلك السلطة الناعمة؛ يتقبلها الأفراد (يخافون منها ويدافعون عنها) فجعلت الخوف محلّ الحب غير المشروط، والاحترام الذي يولد من الحب وليس من الخوف الذي بدوره يكبت الحريات الشخصية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحريات العامة.

من لا يستطيع أن يعبر عن رأيه وهو طفل أمام والديه، من ثم أمام معلميه ومعلماته بسبب الخوف من العقاب، لا يستطيع أن يعبر عن رأيه أمام الحاكم، على سبيل المثال، إذن التنشئة الاجتماعية (المجتمع) هي عامل نشط في نشأة الاستبداد السياسي؛ فالاستبداد السياسي ينشأ ويتوسل بخوف المجتمع، والاستبداد الديني المولّد بدوره للاستبداد السياسي هو الآخر مكفول بخوف المجتمع، حسب تعبير الدكتور «فؤاد ابراهيم»، فالمجتمع وحده يقرر متى يكسر حاجز الخوف وينطلق نحو الحرية والإنسانية واللاعنف، كما يحصل الآن في لبنان والعراق وإيران، وكما حصل في سوريا منذ تسعة أعوام، لكن السلطات المستبدة واجهت ثورات الربيع العربي بالقمع، كما تواجه السلطة الإيرانية اليوم أفراد شعبها، والسلطة العراقية أيضاً، تلك المواجهة رفعت مستوى الخوف عند المجتمعات، وأحكمت السلطات سيطرتها على عقول الأفراد من خلال خطابها الترهيبية، فصار الخوف والرهاب ثقافة جمعية وشعوراً

جمعياً بالخطر وتهديد الحياة، وصار اللاوعي بيئة خصبة لإنتاج جميع أشكال الاستبداد والانصياع له.

ألا يوحي هذا الفعل بترتيب ممنهج ومبرمج يساهم في مسح وعي الفرد (الذكر والأنثى)، ليحل محله رهاب الإثم والعقاب، الذي يتجذر في اللاوعي فيشل فاعلية الفرد (الذكر والأنثى)، ويساهم في إنتاج جيل مدجن ومنغلق على نفسه وعلى دينه، ومتطرف في أفكاره ومعتقداته؟ ألا تعطل إمكانات النمو الثقافي والذهني والعاطفي أيضاً لدى الأفراد بصورة شبه كاملة، لمجرد إخصاب بيئة ثقافية تقوم على افتعال شعور جمعي بالتهديد والخطر؟ وقد يكون هذا الخطر مجهولاً، لكن التصور الذهني يعمل بالمسلّمات، أو الأحكام المسبقة نتيجة الخوف، (لا أقدر، لا أستطيع، فيها مغامرة كبرى... الخ).

تلك الذهنية الجمعية؛ لا تعترف بالفردانية، أي انتماء الفرد إلى ذاته، بل ترفض رفضاً قاطعاً خروج الفرد عن النظام الاجتماعي السائد والمألوف، في هذه الحالة تكون التربية «وسيلة من وسائل الهيمنة الاجتماعية» حسب «ماكس فيبر».

لا تعيش مجتمعاتنا حالة من الخوف فحسب، إنما تعيش حالة من الرعب؛ من بلوغ سن العجز لعدم توفر الضمان الاجتماعي المناسب لمثل تلك الحالات، ويخاف الشباب من إكمال دراستهم لعدم وجود حاضنة تهتم بالكفاءات وتحتويها، والدليل على ذلك النزاعات التي تشهدها البلدان العربية والإسلامية، والثورات التي تطالب بإعادة الحقوق المسلوبة للمواطنين والمواطنات، والتي كسرت جانباً كبيراً من جوانب الخوف.

إنّ إعادة تشكيل المجتمع؛ لا تعني إعادة إنتاج العادات والتقاليد والأعراف وأنماط السلوك، ولا الأفكار والمعتقدات التي تبرّرها فقط، بل هي إعادة إنتاج علاقات القوة بين الأفراد وبين الفئات الاجتماعية؛ أي إعادة إنتاج السلطة لإدامة السيطرة الفظة والهيمنة الناعمة، ومن ثم إعادة إنتاج الخوف وثقافة الخوف، ومن المعروف أن ثقافة الخوف تزيّف القيم الأخلاقية، وتُفرغ العلاقات الاجتماعية من مضمونها الإنساني، وتُفرغ العلاقات السياسية من مضمونها الوطني.



hafryat.com

لقد اكتسب الاستبداد خبرة تاريخية في تصنيع غريزة الخوف، وجعلها أداة من أدوات الحكم، ومسلّمة من مسلّمات السياسة لتحويل البشر إلى مجرد قطعان بشرية.



متلازمة استوكهولم: هل نعيشها في مجتمعاتنا اليوم؟

متلازمة استوكهولم هي حالة نفسية تصيب الفرد عندما يتعاطف مع عدوّه، أو من أساء إليه، وقد يعلن ولاءه له في بعض الأحيان، حسب موسوعة الوكيبيديا الحرّة.

يتسم تاريخ البشرية بسيل هائل من الإبداع، وسيل آخر من الهدم والتخريب، وهدر هائل للطاقة الحيوية بما هو مفيد وجميل، وبما هو غير مفيد، كما أنه يتسم بالعقلانية المنظمة، التي تبدأ بالمعرفة والإدراك الحسي

«متلازمة استوكهولم هي حالة نفسية تصيب الفرد عندما يتعاطف مع عدوّه أو من أساء إليه»

للأشياء المحيطة بالإنسان من الخارج، بشيئيتها المباشرة، أو ماديتها الفظة، ثم ترتقي إلى الإدراك العقلي، ثم إلى الفهم ومنه إلى العقل، حسب هيغل.

ويرى كثيرون أنّ الإدراك الحسي عتبة مشتركة بين الإنسان والحيوان، وأنّ هذا الإدراك يتطور عند بعض أنواع القردة، ولكن معرفة الحيوان تامة، لا تعدو إطار الغريزة أو الفطرة التي فُطر عليها، ومعرفة الإنسان ناقصة، كما لاحظ باسكال.

ويتسم تاريخ البشرية أيضاً بالبشاعة والفوضى الممنهجة، كالتعذيب والقتل، والقتل الجماعي، والخراب والدمار، وكلّ ذلك من صنع الإنسان، «فالإنسان أشكل عليه الإنسان» كما قال «أبو حيان التوحيدي»، فهل عنف الإنسان على الإنسان هو نوع من نكوص إلى الحيوانية؛ أي إلى مرحلة الإدراك الحسي المباشر للعالم على أنه عالم أشياء وأدوات وغايات ووسائل؟

طرح الكاتب السوري الراحل «ممدوح عدوان» مشكلة «الضحية والجلاد» في كتابه المؤلم «حيونة الإنسان»، وعرض فيه الظواهر الواقعية؛ كالعنف والتعذيب والحرب والموت المعلن والمجازر الجماعية، والحالات المرضية؛ كالفصام والسادية والمازوخية، التي ترجع إلى العلاقة الجدلية بين الجلاد والضحية، وانطوائها على كثير من وجوه التشابه في المشاعر والسلوكيات بين الطرفين.

وهذه من أبرز تناقضات الروح الإنسانية المعذّبة والمعذّبة، الروح المعذّبة هنا هي الروح المعذّبة ذاتها؛ فمن قتل إنساناً بغير حق، فكأنما قتل الناس جميعاً، فكان الكتاب صرخة احتجاج على ما آلت إليه البشرية من توحش، بقوله: «أرى أنّ عالم القمع، المنظم منه والعشوائي، الذي يعيشه إنسان هذا العصر، هو عالم لا يصلح للإنسان ولا لنمو إنسانيته، بل هو عالم يعمل على «حيونة»

«الضحايا يتحولون إلى جلاّدين كالأقليات التي عانت من الاضطهاد وانكفأت على نفسها وطوّرت شعوراً بالتفوق والامتياز»

الإنسان؛ أي تحويله إلى حيوان، ومن هنا كان العنوان، ولعل الاشتقاق الأفضل هو «تحويل الإنسان».

والسؤال المطروح والمهم: من الذي جعل من الجلاّد جلاّداً يقتل أو يعذب بدمٍ بارد، أو حتى يتفاخر بما فعل؟ والسؤال الأهم هو الذي طرحه ممدوح عدوان نفسه: «إلى أيّ مدى يمكن للإنسان إيقاع الأذى بإنسان آخر، لا تربطه به أيّ رابطة سلبية أو إيجابية، أو حبّ أو حقد، أو حتى مصلحة؟».

العامل الأوّل والأهم في ارتداد الإنسان إلى شكله الأوّل، هو السلطة التي تزدري الرغبات الإنسانية وتعمل على كبحها وكبتها، من خلال سياستها القمعية الممارسة على الإنسان، فالإنسان المسلوب الإرادة والمجرّد من حرّيته هو حيوان بالضرورة، تبدأ السلطة منذ ولادة الإنسان: السلطة الأسرية، ثم السلطة التعليمية، والسلطة الوظيفية والسلطة السياسية، وقد عبّر «فرويد» عن ذلك في التحليل النفسي بأنّ «الرغبة تولد مكبوتة»، فالإنسان المتلفع بعباءة السلطة تصبح السلطة عنده هي التابو الحديث الذي لا تُعصى أوامره.

الجلاّد لا يولد جلاّداً، فالوحش البشري قابع في أعماق كلّ إنسان، فإنّما أن يتغذى من عوامل خارجية محيطة به، وإنّما أن تعمل العوامل المناقضة لإنمائه على موته تماماً.

لم يُغفل الأدب العالمي مسألة الضحية والجلاّد، والتماهي فيما بينهما من خلال التشابكات في التناقض والتماثل، ففي مسرحية «الشلال» لـ«طاغور» يصعب على القارئ/ة التمييز بين من هم ضحايا ومن هم جلاّدون، فيبدو فيها

«الجلّاد لا يولد جلّاداً فالوحش البشري قابح في أعماق كلّ إنسان فيما أن يعززه أو يميته»

الضحايا هم الجلّادين أنفسهم، في طرفي النزاع؛ فهم ضحايا تربية ومفاهيم اجتماعية وسلطوية أدّت بهم إلى أن يكونوا ضحايا وجلّادين، في دائرة واحدة، وفي وقت واحد (النزاع في المسرحية بين أهالي قريتين متجاورتين)، وهذا هو شأن الحروب والنزاعات.

الجلّاد، وهو أداة الحاكم أو ذراعه، بل صورته الواقعية بلا قناع، لا يرى في الضحية - الخصم سوى أذى للبشر وعدو للبشرية، والخصم هنا ليس فرداً، بل هو عرق أو عشيرة أو طائفة أو حزب ... هكذا النزعة العرقية التي قامت على عقيدة الامتياز والتفوق، وجعلت رسالتها تخليص البشرية من أنصاف البشر الضارين، كما حصل في ألمانيا على يد «هتلر»، ويحصل الآن في سوريا واليمن والعراق ولبنان وغيرها من البلدان التي تعيش حالة نزاع على أيدي أنظمتها الشمولية.

فالضحايا يتحوّلون إلى جلّادين، كالأقليات التي عانت من الاضطهاد في الماضي، وانكفأت على نفسها وطوّرت شعوراً بالتفوق والامتياز؛ لأنها استطاعت الحفاظ على بقائها، «حين تتاح الفرصة لأيّ منها وتخرج إلى النور يمكن أن تسود وتتسلط، وتؤكد امتيازها وتفوقها بحسّ انتقامي من الآخرين هو نوع من الانتقام من الماضي»، حسب ممدوح عدوان؛ فالسلطة أو القادة هم المسوّغ الأساسي لارتكاب الجرائم أو إيقاظ الوحش البشري النائم في أعماق الجلّاد، بهدف الدفاع عن هيبتها، إضافة إلى مسوّغ التربية الاجتماعية، فمن ينشأ على العنف، لا يتولد منه إلا العنف. يحضرنى هنا قول «طاغور» وهو في الخامسة والسبعين من عمره: «وأنا في هذا العمر أفتح نوافذي على رياح التغيير، لكنني ما زلت أعاني من أمراض التنشئة».

«فهل نحن جلّادون؟» سؤال مؤلم أيضاً طرحه ممدوح عدوان، لكن لا يختلف الأمر كثيراً لو كان السؤال: هل نحن ضحايا؟ الإنسان أشكل عليه الإنسان.